# موقف لبنان من الأزمة العراقية – الكويتية في العام 1961م

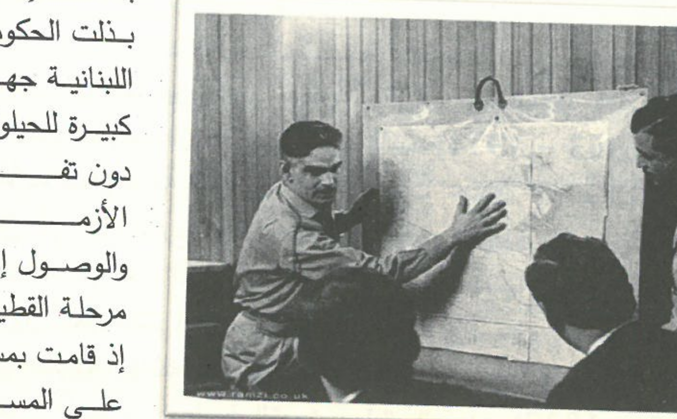
علاء حسين غضبان*

**بدت العلاقات بين العراق والكويت طبيعية بعد انقلاب 14 تموز 1958م في العراق، فهنأ شيخ الكويت الزعيم عبد الكريم قاسم (1974 – 1963) ببرقية أرسلها بعد نجاح الانقلاب بأيام قليلة. كما زار شيخ الكويت عبدالله السالم الصباح (1895 – 1965) العراق في 25 تشرين الأول 1958، ليقدم التهنئة بنفسه إلى قادة الانقلاب. والمرجَّح أنَّ الدافع إلى هذه الزيارة لم تكن التهنئة بحدّ ذاتها، وانما رغبة حكّام الكويت في التأكُّد من ردود فعل نظام الحكم الجديد في العراق إزاء عزم الكويت على الانضمام إلى جامعة الدول العربية. وذلك بعد أن أعلنت بريطانيا عن عزمها إلغاء اتِّفاقية عام 1899[1]، المعقودة بينها وبين شيخ الكويت مبارك الصباح (1837 – 1915)، وتوقيع معاهدة جديدة، لأن الاتفاقية القديمة لم تعد تتوافق مع سيادة الكويت واستقلالها وفق ما زعمت الحكومة البريطانية.**

ففي صباح 19 حزيران 1961، تبادل السير وليام لويس (Sir William luice) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي وشيخ الكويت مذكرتين اعترف فيهما رسميًا بأنّ اتفاقية 1899 قد أُلغيت، وأنَّ الاتفاقية الجديدة تنصّ على أنَّ الكويت لا تزال تحت الحماية البريطانية، والتغيّر الوحيد الذي حملته هو أنَّ الكويت ستكون حرّة في تسيير علاقاتها الخارجية إذا أرادت ذلك. وعلى أثر ذلك، بعث عبد الكريم قاسم برقية في 20 حزيران 1958 إلى أمير الكويت يعرب فيها عن سعادته بإنهاء اتفاقية 1899 التي عقدت بصورة غير مشروعة مع الشيخ مبارك الصباح من دون علم إخوانه في الكويت، أو علم السلطات الشرعية في العراق حينذاك. كما تجنب قاسم ذكر أيّ كلمة تهنئة في هذه البرقية، مما أثار شكوك أمير الكويت حول نواياه. وجاءت المفاجأة الكبرى عندما أعلن قاسم في مؤتمر صحافي عقد في مبنى وزارة الدفاع مساء 25 حزيران 1961 أنّ الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأنّ اتفاقية 1899 باطلة، كما أعلن رسميًا رغبته في ضمّ الكويت إلى العراق.

ولم يكن الموقف العربي موحدًا من هذه القضية في تلك الأثناء، إذ جاءت المواقف العربية متباينة، وخصوصًا مع طلب الحكومة الكويتية من بريطانيا ارسال قواتها لحماية الكويت. فاستنكرت بعض الحكومات العربية هذا التصرف، ومنهم رئيس وزراء لبنان صائب سلام (1905 – 2000) الذي عارض الإنزال البريطاني في الكويت، وطلب حكومتها تدخل القوات البريطانية من دون الاستنجاد بالجيوش

العربيـة منـذ بدايـة الأزمـة، ولجوؤهـا إلـى مجلس الأمن الدولي متخطّية جامعة الدول العربية[2]. مـا دعـا الحكومـة اللبنانيـة إلـى القيـام بمسـاع بيـن العـراق والكويـت وصفها صائب سلام، بأنّها لم تكـن بمسـتوى الوساطة، وإنّما كـان الهـدف منهـا تنقيـة الأجـواء وفقًـا لـروابط الأخوّة التـي تـربط البلدان العربية.

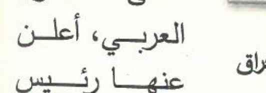


عبد الكريم قاسم يشرح للصحفيين الأجانب تبعية الكويت للعراق

لم تأتِ تلك المساعي بثمار حقيقية لتتطور الأزمة وتبلغ ذروتها بعد قرار جامعة الدول العربية في 13 تموز 1961 إرسال قوات سلام عربية، لحماية الكويت من التهديد العراقي، تحلّ محل القوات البريطانية. وبعد موافقة الدول العربية على انضمام الكويت إلى الجامعة العربية؛ انعكس ذلك القرار بشكل كبير على علاقات العراق بمحيطه العربي والدولي، خصوصًا بعد أن قررت الحكومة العراقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بالكويت.

**أولًا: موقف لبنان في بدايات الأزمة**

في ظلّ علاقات إيجابية ومتينة بين العراق ولبنان، وصلت إلى مرحلة جيّدة من التطور، جاءت مطالبة العراق بالكويت لتلقي بظلالها على هذه العلاقات، على الرغم من وقوف لبنان على الحياد في بداية الأمر، ولأطول فترة ممكنة. ولم يكتفِ بذلك، إنّما بذلت الحكومة اللبنانية جهودًا كبيرة للحيلولة دون تفاقم الأزمة، والوصول إلى مرحلة القطيعة، إذ قامت بمساع على المستوى العربي، أعلن عنها رئيس



الحكومة صائب سلام، عندما قال: "إنَّ لبنان لم يقم بوساطة بين الجمهورية العراقية وحكومة الكويت، ولكن قام بمساع فرضتها عليه المصلحة العربية وعاطفة الأخوّة التي تربط بين البلدان العربية". وعن استنجاد الكويت بالقوّات البريطانية، أوضحت الحكومة اللبنانية أنّها لم تكتفِ بالإعراب عن أسفها من موقف الكويت، بل عمدت إلى استفسار حكومتها عن الأسباب التي منعتها من الاستعانة بالدول العربية، ولو بصورة رمزية لمنع التصعيد[3].

وعلى صعيد الجامعة العربية، فقد استمرت مساعي لبنان لحصر الأزمة العراقية الكويتية داخل أروقة الجامعة، إذ صرّح وزير خارجية لبنان فيليب تقلا (1915 – 2006) بالآتي: "إنَّ بغداد لا تقل حرصًا عن بيروت في حلّ الأزمة



عائليًّا داخل جامعة الدول العربية"، وقال أيضًا: "إنَّ المسؤولين العراقيّين أظهروا استعدادًا طيّبًا لتسهيل مهمة الراغبين في العمل في هذا النطاق"[4].

أما العراق من جانبه، فقد اتّصل بلبنان منذ بدايات الأزمة لوضعه بالصورة، وإطلاع حكومته على كل ملابسات الأزمة، كذلك لاستطلاع موقفه من موضوع استقلال الكويت، إذ حمَّلَ الزعيم عبدالكريم قاسم، سفير لبنان سعيد الأسعد (1928 – 2017) رسالة شفوية إلى الحكومة اللبنانية، شرح فيها كلّ التفاصيل والملابسات، كما التقى وزير الخارجية العراقي هاشم جواد (1911 – 1969) مرّتين في بغداد، وتمنى عليه الوزير أن ينقل إلى المسؤولين في لبنان رغبة العراق في وقوف الحكومة اللبنانية إلى جانبه، وخصوصًا في معارضة طلب انضمام الكويت إلى جامعة الدول العربية، فعاد السفير الأسعد إلى بيروت، واجتمع برئيس الحكومة صائب سلام، ووزير الخارجية، ثمّ نقل وجهة النظر العراقية إلى الرئيس فؤاد شهاب[5] (1902 – 1973)، عاد بعد ذلك السفير الأسعد إلى بغداد حاملًا رسالة جوابية إلى الزعيم قاسم. ومن الواضح أنّ قرار الحكومة اللبنانية لم يكن مع ضمّ الكويت[6]، إذ كان جوابها يقضي باستعدادها للتوسط، لإزالة أسباب الخلاف، وينصح الحكومة العراقية التزام جانب التروي، مع الإيحاء بأنَّ لبنان يجاري الأكثرية في تأييد الكويت[7].

عبد الله السالم المبارك الصباح

في الوقت عينه، اتّصل الأمين العام لجامعة الدول العربية عبدالخالق حسونة (1898 – 1992) بجميع الدول الأعضاء في الجامعة، وذلك في 22 تموز 1961 لوضع قرار الجامعة العربية بإرسال قوات عسكرية إلى الكويت موضع التنفيذ، ولمعرفة أيّ الدول ستشارك في إرسال قواتها، وللتباحث أيضًا في الشكل الذي ستتخذه هذه القوات، وعدد أفرادها، بما أن التفاصيل لم ترد في قرار الجامعة الصادر بهذا الشأن[8].

وفي 7 آب 1961، تقرر إرسال بعثة عسكرية عربية إلى الكويت برئاسة اللواء أحمد حليم من الجمهورية العربية المتحدة، وعضوية خبراء عسكريّين من الأردن ولبنان والمغرب والسعودية، التقت شيخ الكويت عبدالله السالم الصباح، وتباحثت معه في جميع الأمور التي تخصّ وصول القوات العربية إلى الكويت[9]. وبعد انتهاء هذه الزيارة صرّح اللواء حليم بأنّ حجم القوة

العربية قد يتجاوز حجم القوات البريطانية التي ستنسحب من الكويت[10]، اذ ستشمل هذه القوة جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية[11]، عدا العراق وليبيا ولبنان. والأخير قرّر التريّث في الاستجابة لطلب الجامعة العربية بإرسال قوات إلى الكويت، وقرّر إحالة الموضوع إلى مجلس النواب لبتّه. وكان الموقف النهائي للبنان هو رفض المشاركة في القوّة العسكرية العربية المتوجّهة إلى الكويت إكرامًا للعراق وللحيلولة دون تأزم أكثر في علاقات البلدين[12].

وبعد اعترافات متتالية ومتسارعة من قبل الكثير من دول العالم (العربية منها والأجنبية) باستقلال الكويت، ولمقتضيات المصالح السياسية والاقتصادية، أعلنت الجمهورية اللبنانية اعترافها باستقلال الكويت والموافقة على تبادل التمثيل الدبلوماسي معها، على مستوى قائم بالأعمال[13].

كان الاعتقاد السائد لدى دوائر الخارجية اللبنانية أنَّ إجراءات الحكومة العراقية لن تصل إلى مستوى قطع العلاقات، ولن تؤثر في الجانب الاقتصادي وفي تعامل البلدين. كما حاولت من جانب آخر استمهال الكويت في إقامة التبادل الدبلوماسي، إلى حين معالجة الموقف مع العراق، اعتقادًا منها أنَّ هذا التريث قد يشكِّل التسوية التي ترضي العراق، ولا تعدّ تراجعًا من جانب لبنان عن قرار تسمية القائم بالأعمال اللبناني[14].

طلبت الحكومة اللبنانية من الدوائر المختصة في وزارة التخطيط إعداد دراسة عمّا يمكن أن تتأثر به مصالح لبنان الاقتصادية مع العراق أو مع الكويت[15]، فاتّضح منها أنَّ المصالح اللبنانية في كلا البلدين تحتل مقامًا بارزًا، وتنعم برعاية مشكورة، إلى جانب التعاون المالي والاقتصادي المجدي بين لبنان من جهة، وكلّ من العراق والكويت من جهة ثانية. وهذه الامتيازات يجب أن تؤخذ بالنظر عند مناقشة مجلس الوزراء للموضوع، لكي يتمكّن من إيجاد مخرجٍ مقبولٍ من هذا المأزق[16].

قدّمت هذه اللجنة تقاريرها عن مجمل الفعاليات الاقتصادية بين العراق ولبنان، فتبيَّن أنَّ معدّل التبادل التجاري عالٍ جدًّا بين البلدين، وللبنان مصالح اقتصادية مهمّة مع العراق، لا يمكن تجاوزها أو المخاطرة بعائداتها، فمثلًا، أشارت اللجنة إلى أنَّ أربعة آلاف لبناني يعملون في العراق، منهم الأطباء والأساتذة، ويشغلون مراكز مهمّة، ويتقاضون رواتب عالية، بالإضافة إلى مقاولات لبنانية قيمتها 53 مليون ليرة، و120 مليون ليرة من الأموال اللبنانية مستثمرة في العراق، ويبلغ ما يستفيده لبنان من العراق سنويًّا – بدل خدمات وترانزيت – ما يقارب الـ35 مليون ليرة، وذلك حسب تصريح وزير الخارجية فيليب تقلا أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اللبناني، في جلسة مناقشة تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت[17].

وفي حديث للنائب حبيب مطران (1907 – 1989) تناول فيه مبدأ تنفيذ تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت، أدلى بعدد من الاحصائيّات الرسمية التي تملي على لبنان مسايرة مصالحه مع العراق بالدرجة الأولى، فذكر أنَّ أعداد المصطافين



العراقيين للأشهر حزيران وتموز وآب من عام 1961 قد بلغ 14974 مصطافًا، أنفقوا نحو 4 ملايين دينار عراقي، أي ما يعادل 24 مليون ليرة لبنانية، وأنّ الميزان التجاري بين العراق ولبنان من عام 1957 إلى عام 1961 كان لمصلحة لبنان، فقد فاقت كميات الصادرات اللبنانية استيراداته من العراق[18].

كما صرّح وزير الاقتصاد اللبناني رفيق نجا (1912 – 1989) أمام مجلس النواب، بأنَّ السوق الوحيدة التي استهلكت أكبر كمية من تفاحنا، كانت سوق العراق، وهذا ما أكّده رئيس مكتب الفاكهة أنطوان إدّه، إذ أشار إلى أنَّ الاسواق العراقية بالنسبة إلى المنتجات اللبنانية، تعدّ من الأسواق الرئيسة التي تهمّ 75% من المنتجيّن اللبنانيين، وأنّ هذه السوق تستوعب من المنتجات اللبنانية أكثر بكثير ممّا كان يصدّر إليها في ذلك الوقت، وخصوصا أنَّ المصدِّرينَ اللبنانيّين يجدون تسهيلات أكثر من غيرهم. وهذا ما أكّده أيضًا سفير لبنان في العراق، إذ ذكر أنَّ العراق يستورد سنويًّا من الفاكهة اللبنانية ما لا يقل عن عشرين ألف طن من التفّاح، و7 آلاف طن من الموز، وألفي طن من الفواكه الطبيعية[19].

وأعدت اللجان المختصة، من جانبها، مقارنات بين حجم النشاط الاقتصادي بين لبنان والعراق من جهة، ولبنان والكويت من جهة أخرى، فأظهرت هذه المقارنات فارقًا كبيرًا لمصلحة العراق، والجداول اللاحقة هي نماذج تمثِّل الفارق في التعاملات الاقتصادية بين العراق ولبنان والكويت ولبنان.

**جدول 3: مقارنة حجم صادرات لبنان من التفاح إلى العراق والكويت في الأشهر الأربعة الأولى للسنتين (1961- 1962)[20]**

| سنة 1961 | | | | |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| | كانون الثاني | شباط | آذار | نيسان |
| العراق | 1,909,429 | 1,624,260 | 2,224,235 | 1,434,29 |
| الكويت | 81,092 | 125,127 | 65,005 | 81,984 |
| سنة 1962 | | | | |
| | كانون الثاني | شباط | آذار | نيسان |
| العراق | 2,856,592 | 2,706,926 | 3026,371 | 2,492,626 |
| الكويت | 182,510 | 27,998 | 88,598 | 126,028 |

- تمَّت المقارنة بين الأشهر الأربعة الأولى من السنتين بسبب قطع العلاقات في شهر أيار 1962 بين العراق ولبنان، وتوقفت مجمل الفعاليات الاقتصادية، وتاليًا جاءت المقارنة للأشهر التي كان فيها تبادل تجاري فعلي بين البلدين.
- بلغ إجمالي استيرادات العراق من التفاح اللبناني للموسم 1960-1961، 12693 طنًا بسعر 70 قرشًا للكيلوغرام الواحد، أمّا في موسم 1961-1962 وإلى حين توقّف العلاقات، فقد بلغت استيرادات العراق من المادة ذاتها 17023 وبسعر 60 قرشًا للكيلوغرام الواحد.

يتَّضح من الجدول السابق، التفاوت الكبير بين كمّيات التفاح المستورد من قبل

العراق، والمستورد من قبل الكويت، إذ احتلّ العراق المرتبة الأولى بين الدول العربية في الموسم 1961-1962، فاستهلكت السوق العراقية وحدها 20% من مجموع صادرات التفاح اللبنانية، فيما احتلَّت الكويت المرتبة الأخيرة بنسبة 2% للموسم ذاته[21]. مع الأخذ في الاعتبار عدد سكان العراق الكبير مقارنة بالكويت، على الرغم من أن ذلك لا يؤثر في حقيقة أن الفائدة التجارية من استيرادات العراق هي الأفضل بالنسبة إلى لبنان.

أمّا الفعالية الاقتصادية الأخرى التي لا تقلّ أهمّيّة عن التبادل التجاري، فهي قطاع السياحة، الذي يشمل زيارات العراقيّين عمومًا، والمصطافين منهم خصوصًا، إذ ذكر مصدر في مفوضية السياحة والاصطياف اللبنانية أنَّ أعداد المصطافين العراقيّين تزايدت بنسبة الضعف في السنوات الأخيرة (1958-1961)، وتزايدت معها كمية الأموال المصروفة من قبل المصطافين العراقيين، لتبلغ ملايين الليرات، فبحسب المفوضية، فإنَّ 12 ألف عراقي يزورون لبنان سنويًّا لمختلف الأغراض. وبالعودة إلى المقارنة بين أعداد المصطافين العراقيّين والكويت، يتبيَّن الفارق الكبير بين الجانبين، وقد يرى بعضهم أنَّ المقارنة في أعداد المصطافين ظالمة نوعًا ما بالنسبة إلى الكويت على اعتبار أنّ الفارق في أعداد السكان كبير بين البلدين، إلّا أنَّ ذلك لا يغيّر من أنَّ الفوائد المادية التي يحصل عليها لبنان تزداد بازدياد عدد المصطافين، فجميع المقارنات الاقتصادية بين العوائد المادية من العراق والكويت كانت لمصلحة العراق، إلّا أنّه على الرغم من ذلك، تمَّ اختيار تبادل التمثيل مع الكويت من قبل لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني[22].

والجدول الآتي يوضِّح أعداد المصطافين العراقيّين والكويتيّين للعامين 1960 و1961، أي في مرحلة ما قبل الأزمة، وفي أثناء دراسة البرلمان اللبناني لمعطيات أزمة العراق والكويت، وانعكاساتها على لبنان.

**جدول 4: أعداد المصطافين العراقيين والكويتيين في لبنان للعامين 1960-1961[23]**

| السنة | عدد المصطافين العراقيين | عدد المصطافين الكويتيين (بالآلاف) |
|---|---|---|
| 1960 | 10071 | 800 |
| 1961 | 14974 | 7316 |

عقد مجلس الوزراء اللبناني جلسته يوم الأربعاء الموافق 8 نيسان 1962، وقرّر فيها أن يتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت على مستوى قائم بالأعمال، معربًا عن ثقته بأنْ تقدِّر الجهات المعنية في العراق الظروف التي أمْلت على لبنان اتّخاذ هذا القرار[24].

أجرت الحكومة اللبنانية اتّصالاتها بالجانب العراقي، في محاولة لإقناع العراق بوجهة نظرها في أن يقتصر التمثيل الدبلوماسي بين لبنان والكويت على إنشاء مفوضية في كلا البلدين، يتولى كلًّا منهما منصب قائم بالأعمال، من دون الانتقال إلى مرحلة أكثر تطوُّرًا في علاقاتهما



الدبلوماسية، وكاد هذا الجهد الدبلوماسي ينجح في إقناع الحكومة العراقية لولا إصرارها على القرار السابق بقطع العلاقات بجميع الدول التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت، والتي بدأت بتنفيذه فعلًا على بعض الدول، إلّا أنَّ الحكومة اللبنانية نجحت فعلًا في إقناع الكويت بإرجاء التنفيذ عدة أشهر[25].

بدأ لبنان تبادله الدبلوماسي مع الكويت على مستوى القائمين بالأعمال في 3 أيار 1962، فقدم القائم بالأعمال الكويتية خالد محمد جعفر أوراق اعتماده إلى رئيس الحكومة رشيد كرامي (1921 - 1987) بوصفه وزير الخارجية بالوكالة[26]. أما لبنان من جانبه، فقد أنشأ له سفارة غير مقيمة في الكويت، أُنتدب لها حسيب العبد الله قائمًا بالأعمال، لتتحوّل بعد ذلك إلى سفارة مقيمة في 21 آب 1964 مثَّلها علي بزي سفيرًا. فيما أقامت الكويت أوّل سفارة مقيمة لها في بيروت عام 1962، وكان لسفير الكويت في لبنان محمد أحمد الغانم دور كبير في تأسيس السفارتين في كلٍّ من بيروت والكويت[27].

### ثانيًا: أسباب اعتراف لبنان بالكويت

حاول لبنان البقاء على الحياد في موضوع مطالبة العراق بضمّ الكويت، كما حاول قدر جهده السعي لتأجيل أيّ قرار يصدر عن جامعة الدول العربية بضم الكويت إليها إلى حين وجود حلّ يرضي الطرفين، حتى لا تكون هنالك مقاطعة من قبل العراق لأنشطة الجامعة العربية (كما ذكرنا سابقًا)، ومع مرور الوقت، واستنفاد الحلول الدبلوماسية، اعترف لبنان باستقلال الكويت شأنه شأن كثير من الدول العربية، لكن العراق عدّ هذا العمل بادرة عدائيّة، وخروجًا على سياسة الحياد التي لطالما تمسك بها لبنان[28].

أعلن وزير الخارجية فيليب تقلا في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اللبناني موافقة الحكومة على الاعتراف بالكويت، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وأحالت الموضوع إلى البرلمان لمناقشته، واتّخاذ قرار بصدده[29]، إذ أبلغ إليهم أن قرار مجلس الوزراء بتبادل التمثيل مع الكويت على مستوى قائم بالأعمال، جاء بعد مفاوضات مع الكويت وصفها بـ(المضنية)،[30] وعرض عليهم برقية كويتية بإعلام لبنان موافقة الكويت على قبول مبدأ إقامة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على هذا المستوى.

أما أسباب الاعتراف فيمكن تلخيصها بالآتي[31]:

- الروابط التاريخية التي تربط بين لبنان والكويت، والصلات الشخصية لأمراء الكويت وعوائلهم بالمجتمع اللبناني، إذ كانوا شبه مقيمين في لبنان؛
- المصالح الاقتصادية، كالمشاريع الاستثمارية الكبرى والأيدي العاملة والأسواق التجارية وحركة السياحة والاصطياف؛
- استنفاد الحلول والوساطات التي بادرت بها الدول العربية منفردة أو مجتمعة ضمن جهود جامعة الدول العربية، لمحاولة ثني الزعيم قاسم عن رأيه؛

▪ الموقف العربي والدولي الذي كان مساندًا لمطلب الكويت.

**ثالثًا: قرار العراق بقطع العلاقات**

أعلنت الحكومة العراقية، على لسان وزير خارجيتها هاشم جواد، في 26 كانون الأول 1961 أنها سوف تعيد النظر في العلاقات الدبلوماسية مع كلّ دولة تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت[32]. وعمّم هذا التصريح على جميع البعثات الدبلوماسية العاملة في بغداد. وبناءً على ذلك، قرّر العراق سحب سفرائه من الدول التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت، وطالب سفراء تلك الدول بمغادرة العراق، كالأردن في 18 كانون الثاني 1962، واليابان في 17 آذار، وإيران في 18 آذار، ولبنان في 10 آذار[33]، والولايات المتحدة الأميركية في 2 حزيران، وتونس في 8 آب 1962، ولم يجر ذلك مع بريطانيا على أساس أنّها تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت قبل تصريح الخارجية العراقية[34].

صدر بيان الخارجية العراقية في 10 أيار 1962، الخاص بقطع العلاقات بلبنان، وتضمّن استدعاء السفير العراقي في بيروت ودعوة السفير اللبناني في العراق إلى المغادرة، وجاء فيه أيضًا: "لا شكّ بأنّ قرار الحكومة اللبنانية بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع مشيخة الكويت، في حدّ ذاته، عمل غير ودّي تجاه العراق، وقد زاد هذا العمل غير الودّيّ خطورة أنّه جاء بعد أن اتّضحت المعطيات التي تؤيد الكويت كونه جزءًا من العراق، بصورة لا تقبل الشكّ، وبعد أن تكشّفت للجميع معالم خطط بعض الدول الاستعمارية التي تهدف إلى إقامة مظاهر استقلالية وضرب حركة التحرر العربي في العراق والدول العربية الأخرى"، وأضاف الناطق باسم وزارة الخارجية العراقية: "وقد خرج لبنان بعمله هذا على سياسة الحياد التي طالما أعلن التمسك بها، وعلى هذا، فقد وجدت الحكومة العراقية نفسها مضطرة إلى استدعاء سفيرها في لبنان، والطلب إلى سفير لبنان في بغداد مغادرة العراق"[35].

كان السفير اللبناني في العراق سعيد الأسعد يتمتّع بعلاقات جيّدة، تربطه بمعظم رجالات الحكم في العراق، ومنهم الزعيم عبد الكريم قاسم، الذي يكنُّ له كلّ محبّة وتقدير، وكان على تواصل دائم معه، فيطلبه دائمًا للمشاورة في مختلف المواضيع، ولا سيّما ما يخص الشأن اللبناني منها، ومع ذلك، لم يُبلَغ بقرار قطع العلاقات رسميًا أو عن طريق القنوات الدبلوماسية، وإنّما سمع بذلك من خلال وسائل الإعلام، فيقول السفير الأسعد: "كنت مدعوًّا إلى العشاء في منزل السفير السوداني الخليفة العباسي العبيد، فطلب مني التوجُّه بسرعة لسماع المذياع، وإذا بخبر قطع العلاقات الدبلوماسية، وطلب مغادرتي بغداد، فما كان منّي إلّا أن توجّهت فورًا إلى مقر السفارة، حيث اتصلت بفيليب تقلا وزير الخارجية، لأضعه في الصورة، ولكن الوزير طلب مني البقاء في العراق وعدم المغادرة"[36].



**الرئيس اللبناني فؤاد شهاب**

ساد الاعتقاد في دوائر خارجية الحكومة اللبنانية (بعد سماعها الخبر) أنّ الإجراء العراقي سيقتصر على دعوة السفير العراقي ناصر الحاني[37] من دون المساس بالعلاقات العامة بين البلدين، كقدوم المصطافين العراقيين، والجوانب الاقتصادية والثقافية، فعقد وزير الخارجية فيليب تقلا اجتماعًا ضم كبار معاونيه، واتّصلوا هاتفيًا بالسفارة اللبنانية في بغداد، لاستيضاح تفاصيل أكثر عن الموضوع، ثمّ انتقل الوزير إلى القصر الجمهوري، وأطلع الرئيس فؤاد شهاب على التفاصيل[38].

أصدرت وزارة الخارجية اللبنانية بيانًا وصفت فيه القرار العراقي بالمفاجئ، ورأت في تطبيقه عدم مساس بجوهر العلاقات العراقية اللبنانية الراهنة، معتبرة أنّ اتخاذه وتنفيذه هما نوع من "تطبيق المبدأ". اتّفق رأي الخارجية اللبنانية هذا، مع تصريح أدلت به السفارة العراقية في بيروت، إذ أوضحت أنّ ما تبلّغته السفارة العراقية حتى الآن لا يتعدّى استدعاء السفيرين في البلدين، دليلًا على عدم الرضا على تعيين لبنان قائمًا بالأعمال في الكويت، وانسجامًا مع السياسة العامة التي انتهجتها الحكومة العراقية، ونفّذتها في هذا الشأن. كما نفت الخارجية اللبنانية أن تكون قد تلقّت أي نبأ من سفارتها في بغداد عن أيّ تدبير يتعلّق بسفر العراقيّين إلى لبنان أو بالتبادل التجاري بين البلدين، وأضافت أنّ الانباء الهاتفية الأخيرة التي وصلت من السفير الأسعد في بغداد، تؤكّد أنّ الإجراء العراقي لم يتجاوز استدعاء السفيرين، ورجّحت أن يكون لبقاء السفير اللبناني إلى الآن في بغداد علاقة بوصول السفير العراقي في بيروت، لكي يتدارسا الموقف مع وزير الخارجية العراقية، في محاولة لإيجاد حلّ لهذا المأزق[39].

غادر السفير العراقي ناصر الحاني بيروت يوم 14 أيار 1962[40]، وعند وصوله إلى بغداد، أجرت وزارة الخارجية عدّة اتصالات ومشاورات مع الزعيم عبدالكريم قاسم تخصّ موضوع علاقات العراق بلبنان، زار على أثرها الزعيم قاسم وزارة الخارجية واطّلع على آخر أنباء الموقف، واستوضح وزير الخارجية هاشم جواد بعض الأمور المتعلقة بالقضية، وتشاور معه في الموقف من كلّ نواحيه، وفي ضوء تقرير السفير العراقي العائد من بيروت، كما اجتمع السفير الحاني بوزير الخارجية، وشرح له المساعي التي قام بها لبنان لتوضيح موقفه، وكيف أنّ الحكومة اللبنانية أرادت قصر التمثيل مع الكويت

على قائم بالأعمال اعتبارًا منها لموقف العراق، كما أكّد له تمسك لبنان بعلاقاته الوثيقة بالعراق[41].

تقرر عقد اجتماع يوم 17 أيار 1962 يضمّ كلًا من وزير الخارجية هاشم جواد وسفير العراق في بيروت والسفير اللبناني سعيد الأسعد[42]، إذ زار ناصر الحاني بعد عودته من بيروت السفير الأسعد في مقرّ إقامته، وأخبره بأن الزعيم عبد الكريم قاسم يرغب في حضوره الاجتماع المذكور[43]، إلّا أنّ السفير الأسعد رفض حضور ذلك الاجتماع لأنّه كان منزعجًا من الطريقة "غير اللائقة" وغير الدبلوماسية التي بُلّغ فيها بمغادرة العراق، وجاء ردّه كالآتي: "لطالما قطعت العلاقات فلا جدوى من هذا الاجتماع"[44].

ويرى السفير اللبناني سعيد الأسعد، أنّ السبب الأرجح لعقد هذا الاجتماع، هو التباحث لإيجاد مخرج لائق لاستثناء لبنان من قرار قطع العلاقات الذي شمل جميع الدول التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت، إلّا أنّ الظروف لم تسمح بذلك[45].

بعث وزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا برسالة إلى نظيره العراقي هاشم جواد بوساطة السفير اللبناني سعيد الأسعد، تنطوي على أهمّ المراحل التي مرتّ بها المباحثات بين لبنان والكويت من جهة، وبين لبنان والعراق من جهة أخرى، وطلب إليه إعادة النظر في الموقف، على أساس استبقاء السفيرين، أو على الاقل، المحافظة – من الجانبين – على جميع العلاقات الودية والاقتصادية بين البلدين، سواء في الميدان السياسي أو في الحقل الاقتصادي[46].

غادر بعد ذلك السفير اللبناني بغداد في 22 أيار 1958، من دون طلب إذن أو موافقة من الحكومة اللبنانية، بسبب اتصالات هاتفية كانت ترد السفارة من جهات مجهولة، تحمل إهانات وشتائم[47].

وفور وصوله إلى لبنان، توجّه السفير الأسعد إلى وزارة الخارجية للقاء الوزير تقلا الذي كان بانتظاره، فقدّم إليه تقريرًا مفصّلًا، تضمّن التطورات التي ترتبت على سحب السفيرين، كما اطّلع رئيس الجمهورية فؤاد شهاب على المعلومات التي نقلها لوزير الخارجية، فتقرّر أن ينقل الموضوع برمّته، وعلى الأثر، إلى مجلس الوزراء لاطلاع الوزراء على تفاصيل الموقف[48].

صرّح بعد ذلك وزير الخارجية اللبناني أنّ العلاقات العامة بين العراق ولبنان لن تتأثر، وما بين البلدين الآن ما هو إلّا سحابة صيف ستزول سريعًا، وسيبقى التمثيل الدبلوماسي، ولكن على مستوى قائم بالأعمال. فقد كلّفت الخارجية اللبنانية إبراهيم مروش، المستشار الأوّل في السفارة اللبنانية في بغداد القيام بأعمال السفارة، كما أنّ حكومة العراق أسندت هذه المهمة في سفارتها في بيروت إلى عماد العمري[49].

**رابعًا: ردود فعل الحكومة والإعلام العراقي**

**1– موقف الحكومة العراقية**

قطعت العلاقات الدبلوماسية بين العراق ولبنان وهي المرة الأولى التي تصل فيها هذه العلاقات إلى هذا الحدّ من التوتر منذ بداية التبادل الدبلوماسي بينهما، وعلى أثر



ذلك اتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الإجراءات تجاه لبنان، لم تكن متوقَّعة، كانت جميعها مؤثّرة في الجانب الاقتصادي، وأهمها[50]:

- إخضاع سفر العراقيين إلى لبنان لقيود خاصة وتحديدات معينة، الغرض منها تقليص عدد المسافرين إلى أقلّ عدد ممكن، أما في ما يتعلق باصطياف العراقيين في لبنان، فقد منع في ذلك الموسم، ما كلف لبنان خسارة ما يقارب 30 ألف مصطاف عراقي[51]؛
- منع استيراد المنتجات الزراعية من لبنان وخصوصًا الفواكه، وتمّ تعميم التفصيلات على الدوائر المسؤولة لتطبيق هذا الإجراء بصورة سريعة[52]؛
- عدم السماح للتجّار العراقيّين بالاستيراد عن طريق مرفأ بيروت، الأمر الذي علّق عليه المسؤولون اللبنانيون بأنّه سيؤثر في الحركة بالمرفأ، وفي مجمل الوضع الاقتصادي في لبنان[53].

هذه الإجراءات وغيرها، كانت مؤثّرة جدًا في الاقتصاد اللبناني في تلك المرحلة، على الرغم من تعويض السوق الكويتية، إلّا أنّ كبر حجم التبادل التجاري مع العراق، كان هو سببًا أحدث الفارق[54].

**2– رد فعل قاسم على الموقف اللبناني**

أعلن الزعيم عبد الكريم قاسم موقفه من اعتراف لبنان بالكويت من خلال المقابلات الصحافية المتكررة التي أجرتها معه الصحف اللبنانية، إذ ذكر خلال مقابلتين أجرتهما معه صحيفتا "لوريان" و "الجريدة" اللبنانيتان: "ليس من شك في أنّ العلاقات بين العراق ولبنان كانت طيّبة وستبقى طيّبة، ولكن لا يجوز أن يجرّ البعض بلد الفكر والإشعاع – أقول الإشعاع، لأنّ الإشعاع مشع علينا وعلى العرب جميعًا من لبنان – ليساعد ركائز الاستعمار في الكويت، يجب على الغيارى في لبنان أن يقفوا موقفًا واعيًا ضدّ الذين ليسوا من صميم لبنان، الذين جرفتهم المصالح المادية فعاونوا الاستعمار على اتّخاذ قاعدة له في الكويت، ليضربنا منها بعد أن طردناه من بلادنا، وفشل في سرقة ثورتها الوطنية وإحداث التفرقة في صفوفنا". كما ذكر في اللقاء عينه: "إنّ اللبنانيين إذا لم يكونوا معنا فليقفوا على الحياد، واللبنانيون الذين يعملون في الكويت ما كان ليجرؤ شيوخ الكويت على طردهم، فمصالحهم في لبنان أكثر من مصالح اللبنانيين في الكويت". ولّما سُئل عن رأيه في إمكان إعادة العلاقات إلى سابق عهدها بين لبنان والعراق في حال اتخاذ بعض الإجراءات من قبل الجانب اللبناني، أجاب قاسم: "إذا اتّخذ لبنان خطوة إيجابية واحدة فإنّنا نقابلها على الفور بخطوات إيجابية"[55].

كما حمّل قاسم رئيس تحرير جريدة "الشعب" الصحافي اللبناني محمد أمين دوغان (1926 – 2006)، رسالة إلى الرئيس شهاب وإلى الشعب اللبناني جاء فيها: "بلّغ تحياتي القلبية الحارة إلى أخي الرئيس فؤاد شهاب، فنحن نحبّه ونحترمه وأؤكّد له بأنّنا ننظر إلى لبنان نظرة أخ عزيز علينا، ولكن لا نعتقد بأنّ لبنان يرضى بأن نتخلى عن مصالحنا أو نضرب

بها عرض الحائط وهي مصالحه بالذات؛ فمصالحنا مشتركة وواحدة، ولا يقبل لبنان أن يسيء إلى مصلحته ومصلحة العراق معًا، أما شيوخ الكويت فمصالحهم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصالح الاستعمار، ولا يمكن لأحد أن يخدم مصالح شيوخ الكويت من دون أن يؤدي بذلك خدمة للمستعمرين، وليس هنالك أيّ مجال للحياد بين العراق والكويت؛ فالميزان ليس واحدًا بينهما، وليس ميزان لبنان مثل ميزان الكويت. إنَّ من واجبنا جميعًا أن نتعاون بصدق للقضاء على دعائم الاستعمار في العالم لا أن نسعى لتقويتها وشدّ أزْرها"[56].

وحين التقى دوغان السفير اللبناني – قبيل مغادرته بغداد بعد قطع العلاقات– أعرب له عن استيائه من موقف العراق، ومن الإجراءات التي بدأت تتَّخذها الحكومة العراقية تجاه لبنان، والتي عبّر عنها بعبارة (استضعفوك فوصفوك)، وعندما سأله دوغان عن رأيه أجاب السفير: "بكل صراحة، أقول إنَّه لا يجوز أن يتَّخذ الزعيم قاسم مثل هذا الإجراء السريع بحقّي في الوقت الذي سمح لسفير اليابان بأن يبقى لمدة شهرين كاملين بعد اعتراف حكومته الكامل بالكويت"[57].

وعند لقائه قاسم، نقل إليه دوغان وصف السفير اللبناني لإجراءات العراق بحق لبنان، فتألّم من كلمة "استضعفوك" وقال: "إنّ سياستي لا تقوم مطلقًا على مبدأ استضعفوك فوصفوك، ولكن المبدأ عندنا يقول إذا وجَّهت المسدس لا بُدَّ من أن تسدَّد به وإلّا كنت مترددًا جبانًا، ونحن وجَّهنا المسدس حين حذَّرنا دول العالم كلها بأنَّ العراق سيسحب سفيره من كلّ دولة تعترف اعترافًا كاملًا بالكويت، ومع ذلك فنحن لم نوجِّه المسدس لنطلق الرصاص على لبنان لا سمح الله، لأنَّ لبنان قطعة من قلوبنا، ولكن لا بدَّ لنا من أن ننفِّذ الوعد الذي قطعناه على أنفسنا أمام الدنيا كلِّها [...]"[58].

وعندما سأله دوغان هل تكافئ لبنان بسحب سفيرك منه؟ أجاب: "نحن لا ننسى لبنان، وقد أمرنا العهد المباد بضربه عام 1958 كما أمرنا بضرب سورية عام 1956، وكنت أنا نفسي قائدًا للفرقة التي أمرت بضرب لبنان، ولبنان يعرف ماذا عملنا، والسوريون يعرفون أيضًا ماذا صنعت، لقد كنت الإنسان العربي المخلص الذي يدافع عن حياة إخوانه العرب ضد إرادة الأشرار. إنّنا نحب لبنان وأهله، ونعلم أنَّ لنا في لبنان رصيدًا شعبيًّا، ورصيدًا سياسيًا، ولكن الحكّام قرّروا القرار وهم على خطأ، لذلك كان من حقِّنا أن نحمي أنفسنا"[59].

يتضح ممّا تقدّم، أن إجراءات قطع العلاقات، إنما جاءت تطبيقًا لقرار عام اتُّخذ مسبقًا، وعمِّم على جميع الدول ولم يكن لبنان وحده هو المقصود به، كما كان من الصعب استثناء لبنان من القرار وتطبيقه على الآخرين، وعلى الرغم من ذلك، كانت هنالك محاولات من هذا النوع، أشرنا إليها سابقًا، كذلك الإجراءات الأخرى التي اتّخذت كانت نتاجًا طبيعيًّا لقرار قطع العلاقات الدبلوماسية، ولم تؤخذ بقصد



التعمد إيذاء لبنان اقتصاديًا، وهذا ما ذهب إليه السفير اللبناني في بغداد آنذاك سعيد الأسعد في المقابلة الشخصية التي اجريناها معه.

### 3– موقف الصحافة العراقية

تابعت الصحف العراقية الصادرة في ذلك الوقت، تفاصيل أزمة العلاقات العراقية اللبنانية الأخيرة التي جاءت على خلفية اعتراف لبنان بالكويت، وتبادله الدبلوماسي معها، فقد شنت حملات صحافية ضدّه، وخصوصًا الصحف الحكومية المرتبطة مباشرة بالقيادة العراقية، كاتهامها لحكومة الرئيس كرامي بـ"قبض ثمن" اعترافها، وذلك بعد توقيع وزير المالية والاقتصاد في حكومة الكويت أمرًا يقضي بدفع مبلغ مليوني دينار كويتي لبلدية بيروت كدفعة أولى من قرض بمبلغ خمسة ملايين دينار كويتي[60]، وصفتها بأنّه مكافأة لقرار الحكومة اللبنانية إقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت[61].

نشرت الصحف العراقية خبر إقامة علاقات دبلوماسية للبنان مع الكويت بالشكل الآتي: "لبنان يقيم علاقات دبلوماسية مع الشيوخ العملاء" [62]، وأخذت تكيل التّهم حتى على صحافيي لبنان الذين كانوا يهاجمون في كتاباتهم الموقف العراقي المطالب بضمّ الكويت، ووصفت تصاعد هذه الهجمات بقدر تصاعد قيم الرشى التي كانت تدفع لهم من الكويت، وقالت بأنّ جزءًا من الأقلام اللبنانية قد تمّ شراء ذممها بأموال الشيوخ. ولم تعمّم هذه الحالة على جميع الصحافيين اللبنانيين، وعلى كلّ الصحف، وذلك لوجود عدد من هذه الصحف، كانت تقف إلى جانب مطالب قاسم بالكويت، وأخرى كانت على الحياد تكتفي بنقد ما هو سلبي في مجريات الأحداث آنذاك[63].

وعلى صعيد آخر ركزت الصحف العراقية اهتمامها بالمقالات التي تُكْتَب في الصحف اللبنانية، ويكون فيها انتقاد لموقف الحكومة اللبنانية، وسلَّطت الضوء عليها على نحو كبير، مثل المقالة التي نشرتها جريدة "الأخبار" الأسبوعية اللبنانية على صفحتها الأولى، واستنكرت فيها موقف حكومة كرامي، وطالبتها بأن تعيد النظر في قرارها[64]، لأنَّ من مصلحة لبنان تقوية روابطه مع العراق أكثر من الكويت، وجريدة "الجمهورية" اللبنانية لنشرها مقال، سخرت فيه من قرار الاعتراف بالكويت، ومقالة أخرى للصحافي أنطوان الغريب في جريدة "النهار"، عن الأثر الاقتصادي السلبي المترتّب على قطع العلاقات اللبنانية بالعراق، كما نشرت أخبارًا أخرى لفعاليات إعلاميّة واجتماعيّة في لبنان كانت ضدّ قرار الحكومة[65].

أما المحور اللبناني الآخر الذي شغل الصحافة العراقية، وجعلها تجتهد لمتابعته، فهو ما نشرته الصحف اللبنانية التي كانت تساند العراق، والمقابلات التي تجريها مع الزعيم عبد الكريم قاسم، ونشرها كاملة في الصحف العراقية، وتوضع بعناوين رئيسة. فأغلب المقابلات الصحافية التي أجراها قاسم، والقيادة العراقية في أثناء الأزمة الكويتية، كانت من قبل صحف لبنانية، ومن خلالها وجَّه قاسم عدَّة رسائل إلى

حكومة لبنان وشعبه، وضّح فيها الموقف العراقي تجاه لبنان[66].

كانت الحكومة العراقية تولي صحافيي لبنان اهتمامًا خاصًا، فقد دعت سبعة من رؤساء تحرير صحف لبنانية مهمة، (على الرغم من توتر العلاقات) إلى حضور احتفالات الذكرى السنوية الرابعة للثورة العراقية، وهم ، محمد أمين دوغان، صاحب جريدة "الشعب" اللبنانية، وعزيز المتني، رئيس تحرير جريدة "الأنباء"، وكامل مروّة، صاحب جريدة "الحياة"، وجان عبيد من جريدة "لسان الحال"، وحلمي المعلوف عن جريدة "الصفاء"، وياسر الهواري صاحب مجلّة "الأسبوع العربي"، وأمين الأعور عن جريدة "النداء" البيروتية[67]، وأشارت إلى هذه الدعوة معظم الصحف العراقية، وأعطتها الحيز الكبير، لتظهر للشعب العراقي أنّ الرأي العام اللبنانّي والصحافة يساندان خطوة قاسم بضم الكويت، وأنّ الصحافة لا تتوافق مع حكومتها بشأن قرار الاعتراف بالكويت؛ فالحكومة العراقية كانت تقدّر أهمّية الإعلام اللبناني ودوره الكبير، ليس على مستوى لبنان والعراق فقط، وإنّما على مستوى الوطن العربي بأجمعه. لذا، حاولت جاهدة استمالة أكبر قدر ممكن من صحف لبنان إلى جانب قضيتها[68].

ولم يقتصر اهتمام الصحف العراقية على متابعة نظيراتها اللبنانية، وإنّما تابعت وعلى نحو مكثف، القرارات والتصريحات التي صدرت عن الحكومة اللبنانية بشأن علاقتها بالكويت وركّزت على نحو كبير على الأنباء التي تردّدت بشأن إعادة نظر لبنان في موقفه تجاه الكويت، بعد تصاعد الاتّهامات من قبل أوساط لبنانية لبعض أعضاء اللجنة الخارجية في مجلس النواب بشأن تلقّي بعضهم رشى من قبل حكام الكويت، عندما تحوّل اجتماع لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية إلى تراشق للاتهامات بالرشوة، وذلك بعد اتهام النائب حبيب مطران بعض أعضاء اللجنة بقبض أموال طائلة من المسؤولين الكويتيّين لقاء حماستهم لتبادل التمثيل معها، فأيّد النائب محسن سليم (1918 – 2000) هذه الاتّهامات، ونشبت معركة كلامية عنيفة بين مطران والنائب عبدالعزيز شهاب الذي اعتبر أن التهمة موجّهة اليه[69]. من جانب آخر اتهمت صحيفة "الكفاح" اللبنانية الشيخ عبدالله المبارك بالتحريض على إثارة فضيحة تلقي الرشى فقالت: "إنّ بعض النواب عزموا على كشف سّر هذه الاتّهامات، وإظهار دور الدافع إليها، فهنالك قرائن تفيد أنّ الشيخ عبدالله المبارك، تحدّث إلى زائريهِ قبل جلسة اللجنة الخارجية، فاخبرهم أن بعض النواب سيقومون بحملة اتّهامات ضدّ مؤيّدي تبادل التمثيل مع الكويت، ولكن القرار سيمرّر حتمًا"[70].

عادت الصحف العراقية لتنتقد وبشدّة موقف الحكومة اللبنانية، عندما عقد مجلس الوزراء اللبناني جلستهُ في 27 حزيران 1962 بحضور الرئيس فؤاد شهاب، لمراجعة قرارات السياسة الخارجية اللبنانية، والتي وجدها المجلس سليمة، فلم يطرأ عليها أيُّ تغيير، وهذا يعني من وجهة



النظر العراقية استمرار لبنان في طريق تبادله التمثيل الدبلوماسي مع الكويت[71].

وعلى هامش الفعاليات والمؤتمرات التي يشارك فيها العراق ولبنان، كانت الصحافة العراقية تجري مقابلات مع شخصيات لبنانية، سياسية، وثقافية، وإعلامية، لاستيضاح وجهة نظرها من موقف الحكومة اللبنانية تجاه قضية الكويت، كما في المقابلة التي أجرتها جريدة "الثورة" (الحكومية) مع محمد طه صابونجي، عضو وفد لبنان إلى مؤتمر العالم الإسلامي، الذي عقد في العاصمة العراقية بغداد، والذي تحدّث فيها عن العراق، ودوره الحضاري، ومركزه في الثقافة في كل مراحل التاريخ، كما نقل التحيّات والمشاعر الطّيّبة التي يكنها لبنان لشقيقه العراق، ووصف أزمة العلاقات بأنّها وقتية وسوف تزول بأسرع وقت ممكن[72].

وعدا موضوع أزمة الكويت، وتوتر العلاقات بين العراق ولبنان، فقد كانت الأخبار اللبنانية تتصدر واجهات الصحف العراقية اليومية، وتمنح حيّزًا كبيرًا، وخصوصًا فيما يتعلّق بتشكيل حكومة جديدة أو تعديل وزاري، أو غيرهما من الأخبار المهُمة على الساحة اللبنانية، وهذا شيء يدلّ على الاهتمام الكبير للحكومة العراقية بلبنان، كبلد، وبمجريات الأحداث فيه، لأنَّ معظم الصحف العراقية آنذاك، كانت تابعة للحكومة، وأبرزها وأهمها كانت جريدة "الجمهورية"، لسان حال الثورة العراقية وقيادتها[73].

فالاهتمام إعلاميًّا بلبنان بهذا الشكل، يثبت أنَّ الحكومة العراقية كانت تعطي لبنان حيزًا خاصًّا من اهتمامها، وربّما يعود ذلك إلى ما كان يراه زعيم الثورة العراقية عبد الكريم قاسم من منافسة، من قبل خصمه الرئيس المصري جمال عبد الناصر (1918 – 1970) على توطيد العلاقة أكثر مع لبنان وجرِّهِ إلى ساحته السياسية، لذا كان يحاول، وبشتى الوسائل، الحفاظ على علاقة وديّة وطيّبة بلبنان، على الرغم من قرار قطع العلاقات الدبلوماسية[74].

**4- الموقف اللبناني من قرار العراق بقطع العلاقات**

**أ- موقف الحكومة اللبنانية**

حاولت الحكومة اللبنانية تطويق أزمة قطع علاقات العراق بها قدر الإمكان، وذلك بالسعي لإيجاد حلول تنهي الأزمة،







مع الإبقاء على علاقتها بالكويت، فعقد رئيس الجمهورية فؤاد شهاب غيرَ اجتماع للحكومة اللبنانية، لتدارس الموقف، وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما تكرر لقاؤه غيرِ مرّة بوزير الخارجية، والسفير اللبناني العائد من العراق، للتباحث في مستجدات الوضع. أمّا رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي، فقد أعلن للصحافة قائلًا: "نحن دائمًا ننشد التعاون، ونعلم أنَّ السياسة التقليدية القائمة على المبادئ، تنبع من مصلحتنا كشعب يتوق إلى التعاون المخلص مع الجميع"[75].

ولاحتواء الأزمة بين العراق ولبنان، بذل وزير الخارجية فيليب تقلا جهودًا استثنائية لتفادي قطع العلاقات بين البلدين، وتجاوز تلك الظروف من دون خسائر ممكن أن تلحق بالجانبين، ففي البداية خاطب تقلا وزارة الخارجية العراقية، وطلب منها التريُّث في قرار سحب السفراء، إلى حين إيجاد مخرج مناسب، يرضي العراق. أمّا تعليق الخارجية اللبنانية في اليوم الأوّل للأزمة فقد جاء بالشكل الآتي: "لبنان لا يستطيع الرضوخ لضغوط العراق، وإكرامًا له اكتفينا بقائم بالأعمال في الكويت، بدلًا من سفير"، كما أعلنت أنَّ العلاقات لن تتبدَّل بين بيروت وبغداد إلّا بغياب السفيرين[76].

ومن جانب آخر، صرَّح وزير الأشغال العامة بيار الجميل (1905 – 1984) بشأن هذا الموضوع بالآتي: "من المؤسف حقًّا أن يقف العراق هذا الموقف غير العادل، وغير المنطقي، وأعتقد أنَّ ما جاء في بيان وزارة الخارجية اللبنانية بخصوص هذا الموضوع. يقنع كل رجل عادي بصوابية وسلامة موقفنا، وإنَّني لأتساءل في هذا المجال عن الخطأ الذي اقترفه لبنان بحقّ العراق، لا سَّيما وأنَّنا انتظرنا 6 أشهر قبل أن نقرِّر موقفنا النهائي من هذا الموضوع، وإنّي آمل أن يتفهم العراق موقف هدفنا، لأنَّ هدفنا إحلال الألفة بين البلاد العربية، ونتمنّى من قلبنا أن تزول الخلافات بين جميع الدول العربية، كما نتمنّى أن تكون هذه القضية غيمة صيف لا تلبث أن تمر"[77].

**ب- موقف بعض النواب والشخصيات السياسية اللبنانية**

اختلف موقف أعضاء المجلس النيابي اللبناني تجاه قضية قطع العراق علاقاته بلبنان، فمنهم من رفض قرار الحكومة الاعتراف بالكويت، ودافع عن العلاقات بالعراق، التي شهدت ازدهارًا ملموسًا خلال السنوات التي تلت الثورة العراقية، مستندين في ذلك إلى العائدات المادية الكبيرة التي توفِّرها مختلف الفعاليات الاقتصادية المتبادلة مع العراق، وذلك بعد جمعهم معلومات رسمية عن العلاقات التجارية بين لبنان والعراق منذ عـام 1958 أثبتت أنَّ الميزان التجاري كـان لمصلحة لبنان طيلة السنوات الخمس الماضية، خلافًا للعلاقات الأخرى التي كانت تربط لبنان بالدول الأخرى، سواء العربية منها أو الأجنبية[78].

كما ساند نواب آخرون القرار الحكومي، ودافعوا عنه، فبرزت هذه الاتِّجاهات عند مناقشة الموضوع في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية (الذي تمَّ ذكره سابقًا). فقد بين رئيس اللجنة كاظم الصلح، أنَّه لفت نظر



وزير الخارجية في وقت سابق إلى ما يمكن أن يسفر عنه تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الكويت من أزمات، فأجابه الوزير في حينه بأنَّ الحكومة تتحمّل في هذا السبيل كامل مسؤوليَّتها. أمّا النائبان حبيب مطران، وألبير مخيبر (1912 – 2002)، فقد أعلنا أنَّهما سيثيران هذا الموضوع مع وزير الخارجية خلال اجتماع لجنة الشؤون الخارجية، لمعرفة موقف الحكومة وخطّتها في معالجة الموقف مع الحكومة العراقية، وقال حبيب المطران في تصريح له، إنَّه يأمل أن لا تحمِّل الحكومة العراقية الشعب اللبناني أوزار حكومته، وخصوصا أنَّه لا يقرُّها على هذا التصرّف. وأكَّد أنَّ الحكومة التي لا تستطيع المقارنة بين مصالح أبنائها في هذا البلد أو ذاك، حكومة لا يجدر بها أن تبقى في الحكم[79].

أمّا النائب محسن سليم عضو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اللبناني، فأكَّد أنَّ واجب البرلمان، يقضي بأن يتَّخذ المصلحة اللبنانية هدفه الأساسي، وعلى لبنان أن ينظر إلى علاقاته بالدول العربية من خلال مصلحته أوّلًا وأخيرًا[80].

وأيضًا ريمون إدّه (1913- 2000) كان له موقف مغاير لمّا ذكره بعض النواب، إذ علَّق على الموضوع بقوله: "أنا لا أوافق على المبدأ الذي تعتمد عليه حكومة العراق في مجال مطالبتها بضم الكويت إلى أراضيها، لمجرد أنَّها كانت قائمقامية تابعة للواء البصرة، في ظل الدولة العثمانية، لأنَّ الأخذ في هذا المبدأ يعرِّض عدّة دول عربية للزوال. ومن ناحية ثانية، أنا أؤيد كلَّ دولة صغيرة تريد أن تبرز كيانها الخاص، وتحافظ على استقلالها."[81].

**ج- أصداء الأزمة في الصحافة اللبنانية**

تابعت معظم الصحف اللبنانية أزمة العلاقات بين العراق ولبنان على نحو مفصَّل، وغطتها من جميع جوانبها خطوةً خطوةً، فاختلفت الطريقة التي تَّم تناول الموضوع بها بين صحيفة وأخرى، تبعًا لمرجعية هذه الصحيفة، أو باختلاف أقلام كتابها. وللتوضيح أكثر، سوف نستعرض أربعة نماذج من الصحف اللبنانية الصادرة في ذلك الوقت، للاطلاع على ما كتبت بشأن الموضوع:

كتبت جريدة **"الأنوار"** في 18 أيار 1962 في مقالة لها: "إنَّ لبنان في دفاعه عن سيادته وكرامته لا ينسى حساب الأخوة، ولو نسيه الآخرون أو حاولوا تناسيه، ولا ينسى أيضًا وحدة الصفّ العربي. إنَّ سيادة لبنان عزيزة على كلّ فرد من أبنائه سواء منهم المسؤولون أو المواطنون، وكذلك الأخوّة العربية، فهي عزيزة أيضًا، ويحرص عليها لبنان حرصهُ على كرامته، وسيادته واستقلاله. لقد عبَّرت الدبلوماسية اللبنانية عن إرادة جميع اللبنانيين، عندما انسجمت مع قراراتها، وتبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكويت، وهي تعبِّر اليوم عن هذه الإرادة في معالجة أزمة العلاقات مع العراق"[82].

وفي جريدة **"النهار"**، كتب ميشال أبو جودة (1935 – 1992): "أوّلًا وقبل كلّ شيء، من الضروري أن نثبت لأنفسنا

وللآخرين وخاصّة للرئيس العراقي، أنّ سياستنا ليست، ولا يمكن أن تكون تحت وصاية أحد. ولعلّ الرّد المنتظر من جانبنا على الضغط العراقي، هو الإسراع في إتمام عمليّة تبادل القائمين بالأعمال مع الكويت، لنؤكّد عدم تسليمنا بهذه الوصاية المفروضة. يضاف إلى ذلك أنّه من الضروري أن يتذكّر اللواء عبد الكريم قاسم، أنّ الضغط على لبنان لا يطال حكومته فحسب، بل يطال مجلس النواب اللبناني، الذي وافق، بوساطة اللجنة الخارجية، على خطوات الحكومة خطوة خطوة في هذا النطاق. كل ذلك، لا يعني أنّنا سنغلق أيّ باب يمكن أن نصل منه إلى حلّ الأزمة"[83].

أمّا جريدة "**الراصد**"، فقد نشرت مقالة افتتاحية لها بقلم جورج رجّي، كتب فيها: "إنّ الأوساط الرسمية اللبنانية مشغولة في متابعة الموقف العراقي، وما سيترتّب عليه من ناحية الإمعان في سحب السفراء، أو قطع العلاقات، أو الإساءة إلى مجرى العلاقات الأخويّة بين الشعبين العراقي واللبناني، في الأمور الاقتصادية والثقافية، ويتحتّم عليها تاليًا ألّا تلجأ إلى غير العمل بهذه الطريقة، نظرًا إلى عدد الاعتبارات الدبلوماسية التي يحرص عليها لبنان. غير ان الحقائق المكتشفة في الحكم القاسمي قبل بروز الأزمة الأخيرة مع لبنان، وعبر هذه الأزمة، تستدعي معالجة الموقف مع قاسم العراق وقاسم العرب بأكثر من الحرص على التكلّم بقاموس اللياقة والعاطفة المتبادلة[84]".

فيما كتبت جريدة "**الجريدة**" في صفحتها الأولى مقالة لباسم الجسر عنوانها "غمامة صيف"، اعتبر فيها أن ما بين بغداد وبيروت لا يعدو أن يكون اختلافًا في وجهات النظر، وليس أزمة كما يصوره بعضهم، ودعا إلى التمسك بجوهر العلاقة، وهو روابط الأخوة والمصالح المشتركة. كما شرح وجهة النظر اللبنانية بقوله: "إنّ كلّ لبناني مليء بالثقة بأنّ استدعاء السفراء بين بغداد وبيروت لم يكن سوى نتيجة مؤسفة لمضاعفات لم يكن لبنان منها مطلق الحرية في الاختيار بين الشقيقين، فحاول أن لا يسيء إلى أحدهما، بل أن يرضيهما كلاهما، ولم يكن في تصرُّفه سوى مستجيبٍ لمصلحته وللمصلحة العربية المشتركة، ولمنطق السيادة والعقل. وبوحي هذا المنطق، وتلك المصلحة، لن يعتبر لبنان ما حدث، وما قد يحدث من مضاعفات سوى غمامات صيف تبدّدها، آجلًا أم عاجلًا، شمس الأخوّة العربية الصادقة"[85].

**خامسًا: محاولات لبنان إنهاء الأزمة**

بدأت الحكومة اللبنانية بالسعي لإجراء وساطات لدى الحكومة العراقية لإنهاء الأزمة، فتردّدت أنباء من داخل الأوساط الحكومية اللبنانية أنّ الحكومة ستجد نفسها مرغمة أمام إصرار العراق على موقفه الصلب، على دعوة مجلس الجامعة العربية للانعقاد خلال شهر حزيران، وطرح المشكلة أمامه، مع توضيح الملابسات المحيطة بها، حتى لا يعود لبنان ملزمًا توضيح التدابير المماثلة التي سيتخذها بحق المصالح العراقية في لبنان، إلّا أنّ هذه



الدعوة لم تتمّ، فيما نفى كاظم الصلح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني، أنباءً تحدَّثت عن تكليف الرئيس السوري ناظم القدسي (1906 – 1998) من قبل الحكومة اللبنانية للقيام بوساطة بين الحكومة اللبنانية والحكومة العراقية، وقال بأنَّ القضية لم تصل إلى الحدّ الذي تعذر فيه على اللبنانيين حلّ مشكلاتهم بأنفسهم[86].

فقد اقترح بعض الأشخاص الّذين تربطهم روابط صداقة بشقيق الزعيم عبدالكريم قاسم – والذي كان في بيروت في أثناء الأزمة– على أحد وزراء الحكومة اللبنانية السعي معهم لإقناع شقيق قاسم، بالتدخل الشخصي والمباشر لدى شقيقه، لتسهيل إجراء حوار خاصّ معه لإيجاد حلّ لأزمة العلاقات، ولتوسُّطه شخصيًّا لدى قاسم، مشدِّدين على سرعة الاتّصال لعلمهم بقرب اتّخاذ إجراءات مقاطعة اقتصادية من قبل العراق بحقّ لبنان. ولم يكتب لهذه الوساطة النجاح أيضًا، بسبب تمسُّك الحكومة العراقية بوجهة نظرها[87].

**سادسًا: انتهاء أزمة الكويت وعودة العلاقات العراقية – اللبنانية**

**أ- انتهاء الأزمة**

أعلن رئيس الوزراء السوري معروف الدواليبي (1909 – 2004) في أوّل مَسْعًى له لحلّ أزمة العراق والكويت في 29 كانون الثاني 1962 أنّه أخذ وعدًا قاطعًا من وزير الخارجية العراقي هاشم جواد بأنَّ العراق لن يستخدم القوة لنيل مطالبه في الكويت، ولن يقطع العلاقات الدبلوماسية بالبلدان التي تقيم تمثيلًا دبلوماسيًّا كاملًا مع الكويت، بل إنّه سيقلّصها. وقد أعلن الدواليبي الوساطة السورية الناجحة مع العراق، إمّا قبل معرفة قاسم بها أو قبل موافقته عليها، فغضب، وأرغم وزير خارجيته على سحب وعده. وبعد شهرين، جرى توضيح موقف الحكومة السورية من القضية الكويتية، في بيان مشترك، صدر على أثر الاجتماعات التي دامت ثلاثة أيّام بين قاسم، والرئيس السوري ناظم القدسي، وذكر البيان أنَّ للعراق حقًّا سيتمّ ملاحقته بالوسائل السلمية فقط[88].

على الرغم من التأكيدات التي كررها قاسم في غير مناسبة، بعدم استخدامه القوة لتحقيق مطلبه بضمّ الكويت، فأنَّ المخاوف عادت من احتمال أن يقدم قاسم على حركة يقصد منها اختبار متانة الجيش الكويتي، وذلك بعد انسحاب قوة الحماية التي كانت توفرها الجامعة العربية، ولكنّ شيئًا من ذلك لم يحدث؛ ففي غضون شهر وقع انقلاب 8 شباط 1963 في العراق، وقتل قاسم. وبنجاح هذا الانقلاب، ومقتل قاسم، انتهت أزمة المطالبة بالكويت، وانتقل ملف الكويت إلى الحكومة العراقية الجديدة[89].

ومنذ الأيام الأولى لنجاح انقلاب 8 شباط 1963، بعث أمير الكويت ببرقية إلى العقيد عبد السلام عارف (1921 – 1966)، الرئيس العراقي الجديد، يهنّئه فيها بسقوط حكم قاسم، وردَّ عارف على البرقية بلهجة مماثلة، وعدّ تبادل البرقيتين إعرابًا عن رغبة في إعادة العلاقات الودّية بينهما إلى سابق عهدها[90]، فحضر إلى بغداد وفد

رسمي كويتي برئاسة رئيس الوزراء الشيخ صباح السالم الصباح (1913 – 1977) للحصول على اعتراف رسمي موثَّق بتاريخ 14 تشرين الأوّل 1963، وأجرى مفاوضات مع وفد عراقي برئاسة اللواء أحمد حسن البكر[91] رئيس الوزراء، وانتهى اللقاء بصدور بيان مشترك، أعلن فيه عن إزالة كلّ ما يشوب العلاقات بين البلدين، وتوطيدها، لما فيه خير البلدين، والتمسُّك برابطة العروبة، والشعور بأواصر الجوار، وتخصُّص المصالح المشتركة[92].

زار وفد عراقي الكويت برئاسة صالح مهدي عماش[93] وزير الدفاع، وعضوية وزير الخارجية طالب شبيب[94] وأعضاء من القيادة العراقية، فاستقبلوا استقبالًا حافلًا وبترحيبٍ فاق المتوقع، كان الهدف منه إخراج الزيارة بصورة احتفالية، توحي بالاعتراف بدولة الكويت، واستثمار ذلك في المحافل العربية والدولية، كما أُجريت خلال الزيارة مباحثات تقليدية مطولة، مهدت لجولة قادمة يتمّ فيها توقيع وثيقة الاعتراف[95].

أجريت الجولة الجديدة من المفاوضات على نحو سرّيّ بعيدًا من الإعلام، وذلك عندما سافر وزير الخارجية العراقي طالب شبيب إلى بيروت في زيارة غير رسمية في حزيران 1963، فالتقى فيها الشيخ صباح السالم الصباح رئيس وزراء الكويت الذي كان يقيم بقصره قرب "عاليه"، فاتفقا على أن يلتقيا في كل أمسية في مطعم متواضع، بعيدًا من الأنظار والتوترات، واتّفق الطرفان على قرض تقدِّمه الكويت إلى العراق بقيمة ثلاثين مليون دينار كويتي[96]، وبنسبة أرباح رمزية 1% تبدأ بالاستحقاق بعد عشر سنوات، مع مليوني دينار تُقدَّم كتبرع من الحكومة الكويتية إلى عوائل الأشخاص الذين قتلوا في انقلاب 8 شباط[97]. فحرَّرت الكويت شيكين بالمبلغين ووثَّقتهما وزارة المالية الكويتية باسم عبد السلام محمد عارف، وليس باسم طالب شبيب، وسُلِّما إلـى الحكومـة العراقية، فأُعطي الأوّلُ لخير الدين حسيب، محافـظ البنك المركزي العراقـي، لإدخاله الخزينة العراقية[98]. أمّا شيك المليونين دينار فقد أخفاه عارف في أحد أدراج مكتبه في القصر الجمهوري، وبعد زوال سلطة البعث على إثر حركة 18 تشرين الثاني 1963، جرى ترويج إشاعة مفادها أنَّ البعثيّين استولوا على الشيك، وصرفوه لمصلحة حزبهم[99].

ويبدو أنَّ القيادة العراقية أدركت أن الاستمرار بالمطالبة ستبدو محاولة غير جادة وعابثة، وخصوصًا أنَّ الاتّحاد السوفياتي لم يستخدم "الفيتو" هذه المرة عندما جدَّدت الكويت طلبها إلى الأمم المتحدة لقبولها عضوًا فيها. واستنادًا إلى هذا الإحساس والواقع، أشار نائب رئيس الوزراء علي صالح السعدي (1928 – 1977) على وزير الخارجية طالب شبيب قائلًا: "في قضية الكويت، لا يوجد من يدعمنا، وأنت يا طالب افعل ما تراه مناسبًا، واحصل للعراق على أكثر ما تستطيع من حقوق بالمفاوضات ولنحتكم بعدها للتاريخ"[100].



كان الجانب الكويتي في المفاوضات يحمل خلاصة تجربة قاسية، كما يحمل أملًا في الحصول على ما ينبغي الحصول عليه من الجانب العراقي، مثيرًا روح العداء المشترك للحكم السابق، ومدجّجًا بالوثائق والمشاعر التي تدعم موقفه. أما الجانب العراقي، فقد كان خاضعًا لردود الأفعال الجامحة ضدّ سياسة عبد الكريم قاسم، وكان لا يتأخّر عن إبطال أيّ تشريع أو قرار بما فيها تلك التي تشكِّل أُسسًا مقبولة للإصلاح السياسي والاجتماعي. وإلى جانب ذلك، كان الوفد العراقي مشغولًا بصراعات شخصية على السلطة بين اليمين واليسار في الحزب الحاكم، وكان تطلعه نحو وحدة ثلاثية تشكل من مصر وسورية والعراق، فقد ساعد ذلك الكويتيين في الوصول إلى نتيجة حسنة وإن لم تكن حاسمة[101]. وانتهت المباحثات بالاتّفاق على البنود الآتية:

- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبيَّنة بكتاب رئيس الوزراء العراقي (نوري السعيد) بتاريخ 21 تموز 1932م والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرّخ في 10 آب 1932؛
- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة؛
- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنّيّة بينهما؛
- وتحقيقًا لذلك، يتمّ فورًا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، على مستوى السفراء.

وقد قامت الحكومة الكويتية بتسجيل نصّ هذا الاتفاق في كلّ من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية[102].

عقد الاجتماع يوم 10 تشرين الأوّل 1963، أمّا اعتراف العراق الرسمي باستقلال الكويت فقد جاء في 4 تشرين الأوّل 1963[103].

منحت الكويت العراق قرضًا قدرهُ 100 مليون دولار في 9 تشرين الثاني 1963 من دون فوائد، على أن يتمّ إيفاؤه على 19 قسطًا في 25 عامًا[104]. حوّل المبلغ إلى البنك المركزي العراقي، ووصل مبلغ مليوني دينار باسم عبدالسلام عارف الذي أمر بإيداعها في حساب الخزينة العامة لبناء المجمع الإعلامي في بغداد، فيما ذكر أحد أركان القيادة العراقية في تلك المرحلة عبدالكريم فرحان (1922 – 2015) في مذكّراته: "بدأت مفاوضات تثبيت الحدود باتفاق مشبوه وقعه عن العراق أحمد حسن البكر رئيس الوزراء، حصل بموجبه النظام العراقي على قرض كويتي، وبمبلغ ضخم من المال، تقاسمه بعض قادة الحزب، وشاركهم فيه رياض طه نقيب الصحفيّين اللبنانيين، الذي ساهم في إنجاح المفاوضات وعقد الصفقة"[105].

اعترض بعض أركان القيادة العراقية على هذا الاتّفاق، إذ لم يتمّ تصديقه، ولكن لم يكن لعدم تصديقه له أي مفعول سلبي على الكويت، التي استثمرت المتغيرات

الجديدة في العراق، فقد قامت قبل ذلك بتجديد طلبها للانضمام إلى الأمم المتحدة، ووافق مجلس الأمن في آذار 1963 على قبول الكويت، باعتبارها العضو 111 في المنظمة الدولية[106]. واستمرّت العلاقات العراقية الكويتية بالتحسُّن، لتُطوى صفحة من تاريخ علاقات الجوار بين البلدين، وليتمَّ فتح صفحة جديدة ولكن إلى حين[107].

حاول قادة العراق الجدد انتهاج سياسة جديدة، مغايرة كليًّا لتلك التي اتبعها عبد الكريم قاسم، في ما يخصّ العلاقات العراقية العربية، والتي انتهت بقطيعة مع عدد من تلك الدول وانسحاب من جامعة الدول العربية أو مقاطعة لها، فما كان مِن الحكومة الجديدة إلّا أن أعادت توجيه تلك العلاقات في وجهتها الصحيحة، وأزالت كل أسباب التوتّر التي كانت قائمة آنذاك. أمّا ما يخصّ جامعة الدول العربية، فقد أعلنت الحكومة العراقية، على لسان سفيرها في القاهرة عبد الرحمن البزاز (1913 – 1973)، أنَّ جمهورية العراق تساهم مساهمة كاملة في أعمال الجامعة العربية، وتعلن عودتها إلى المشاركة في اجتماعاتها بعد المقاطعة التي حدثت خلال الحكم الأسبق، وتمَّ إعلان ذلك في جلسة عقدها مجلس الجامعة على مستوى السفراء في 23 آذار 1963 في القاهرة[108].

وبإنهائه لمقاطعة الجامعة العربية، عاد العراق ليساهم فيها مساهمة فاعلة، وخصوصًا في قضايا العرب المصيرية التي لم تمنعه المقاطعة من المساهمة في نشاطات بارزة على الساحة العربية، وبمبادرات ذاتية، كدعمه المتميّز للثورة الجزائرية[109] واستقلال الجزائر، ودعم القضية الفلسطينية بعدة اشكال، ماديًّا أو من خلال تشديد المقاطعة ضدّ إسرائيل وهذا ينسحب على قضايا عربية أخرى[110].

**ب- عودة العلاقات العراقية- اللبنانية**

لم يكن قرار قطع العلاقات بين العراق ولبنان بالأمر الهين على البلدين، فقد كانت له انعكاسات سلبية في كلّ المجالات، وخصوصًا الاقتصادية، لذا كانت هنالك عدّة بوادر من لبنان خصوصًا، لاحتواء الأزمة وإنهائها والتمهيد لإعادة العلاقات الدبلوماسية إلى ما كانت عليه، فاحتضنت العاصمة اللبنانية بيروت المفاوضات السرّية التي كان يجريها العراق مع الكويت أوائل عام 1963 بوساطة تاجر عراقي اسمه موسى علاوي، كان على معرفة بوكيل وزارة المالية الكويتي أحمد العمر، وكادت أزمة العراق والكويت تحلّ في بيروت، بعد أن اجتمع الوفد العراقي برئاسة وزير الأشغال والإسكان حسن رفعت بالوفد الكويتي، وتوصَّلا إلى اتّفاق في شهر كانون الثاني 1963، لكن جاء خطاب عبد الكريم قاسم في 28 كانون الثاني 1963 بشأن قضية الكويت، لينهي هذه الجولة من المفاوضات بالفشل عندما قال: "رفضت أن أهاجم الكويت حتى لا أريق الدماء العربية، ويشتبك إخواننا العرب في حرب لا يفيد فيها إلّا الاستعمار، إن تحرير الكويت لا يتمّ بالعنف ولا عن طريق الصحافة، ولكن تحريرها يتم عن طريق آخر، وهذا الطريق لا أفصح عنه الآن"[111].



**- خاتمة**

حاولت الحكومة اللبنانية من جانبها العمل جدّيًا ومباشرة لوضع حدّ لمسألة قطع علاقات العراق بلبنان، عندما أعلن رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي أنَّ حكومته قرّرت عدم تعيين القائم بالأعمال اللبنانية في الكويت إلى حين الانتهاء من المداولات التي سوف تبدأ بها مع المسؤولين العراقيّين، والتي أريد منها توضيح موقف لبنان الحقيقي تجاه القضية، واتخاذ بعض الإجراءات المناسبة لإعادة المياه إلى مجاريها بين العراق ولبنان[112]. إلّا أنَّ هذه المداولات لم تسفر عن شيء يذكر، فأعادت الحكومة اللبنانية المحاولة ثانية، عندما أرسلت مبعوثًا لبنانيًّا خاصًّا إلى بغداد، كانت مهمّته تستهدف تنقية الأجواء بين العراق ولبنان، فأجرى مباحثات مع عدَّة شخصيات عراقية صاحبة قرار، وعلى الرغم من الأجواء الوديّة التي سادت تلك المباحثات فإنَّها لم يكتب لها النجاح، بسبب تمسُّك العراق بموقفه من البلدان التي اعترفت بالكويت، عمومًا، لتستمرّ القطيعة الدبلوماسية بين البلدين إلى حين وقوع انقلاب 8 شباط 1963 في العراق وتغيير نظام الحكم فيه[113].

ومن خلال ما تقدم، وجدنا أن تأثير الأزمة العراقية الكويتية على علاقات العراق مع لبنان كانت هي الأقل بين الدول التي شملها قرار الخارجية العراقية؛ للاعتبارات الأتية:

- شكل قرار اعتراف لبنان مفاجئة للحكومة العراقية، لسببين: الأول يتعلق بمدى التقارب السياسي بين العراق ولبنان آنذاك. والآخر هو سعي لبنان لتطويق الأزمة والتوسط لإزالة أسباب الخلاف منذ البداية.
- كان قرار قطع العلاقات يشمل الدول التي اعترفت بالكويت جميعها، ولم يكن بالإمكان استثناء لبنان وحده من القرار.
- لم تمنع إجراءات المقاطعة من توقيع اتّفاق متمّم لاتّفاق مصفاة طرابلس للنفط، عقد في 2 أيار 1962، بين الحكومة اللبنانية وشركة نفط العراق، وتم تصديقه في 6 حزيران 1962[114]، وهذا يدلّ على وجود أنشطة جانبية في القضايا التي تخصّ البلدين، لم تمنع من قبل الحكومة العراقية، كما كانت الوفود اللبنانية تستقبل بحفاوة وعلى نحو طبيعي حالها حال باقي وفود الدول التي ترد العراق للمشاركة في مختلف الأنشطة والفعاليات العربية والإقليمية التي كانت تحتضنها بغداد خلال فترة المقاطعة، مثل اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في 27 آذار 1962[115]، كما كان هنالك قائم بالأعمال اللبنانية، يرعى مصالح اللبنانيين في العراق وهو إبراهيم مروش الذي قدَّم التهاني إلى قادة الانقلاب العراقي بعد أيام معدودة على نجاحه[116].

اتفقت بعد ذلك الحكومتان العراقية واللبنانية على استئناف التبادل الدبلوماسي بينهما على مستوى سفارة، واستعجال عودة السفيرين إلى عملهما، وخصوصًا السفير اللبناني سعيد الأسعد، الذي عمل مديرًا للدائرة العربية في ديوان وزارة الخارجية خلال فترة قطع العلاقات. وقبل أن يعود

إلى عمله في بغداد، اجتمع بالقائم بالأعمال العراقية في بيروت، وتباحثا في العلاقات العراقية اللبنانية بعد قرار الحكومتين استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[117]. أمّا العراق، فقد احتاج إلى عدّة أيام لتعيين سفيره الجديد في بيروت، ليحلّ محلّ السفير العراقي السابق ناصر الحاني، الذي نقل سفيرًا للعراق في دمشق[118].

بادرت الحكومتان العراقية واللبنانية إلى إزالة كلّ أسباب التوتُّر بين البلدين، وألغى العراق من جانبه كلّ القيود المفروضة على التجارة مع لبنان، بما فيها السياحة، فأصدرت الحكومة العراقية قرارات ألغت بموجبها كلّ ما صدر عن الحكومة السابقة إبّان قطع العلاقات بسبب أزمة الكويت، مثل وقف الاستيراد والتصدير بين البلدين، وعدم استخدام الموانئ اللبنانية لنقل البضائع إلى العراق، ومنع المصطافين العراقيين من السفر الى لبنان، وغيرها من القيود التي تتسّبب بضرر اقتصادي للبلدين، وخصوصًا لبنان[119].

وأوضحت الخارجية العراقية أنّها بصدد اتباع سياسة جديدة تهدف إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية بالبلدان الشقيقة، ومنها الجمهورية العربية المتحدة ولبنان، وقامت باستئناف التصدير إلى الكويت، وإعادة حركة الطيران بين مطاري بغداد والكويت في 23 شباط 1963، كما استأنفت المواصلات البرية والبحرية والجويّة، وأعادت الاتِّصالات السلكية واللاسلكية وخدمات البريد كافة في 19 شباط 1963[120].

أما ما يتعلق بعلاقات العراق بلبنان تحديدًا، فقد تطورت على نحو كبير لتصل إلى مراحل متقدمة جدًا، تجسدت بوضوح في التوجهات المشتركة للبلدين في معالجة القضايا التي شهدتها الساحة العربية بين عامي 1936 و1966، إضافة إلى الفعاليات المشتركة في جوانب العلاقات المختلفة.

***

## الهوامش

*** يُعدّ أطروحة دكتوراه في التاريخ – معهد الدكتوراه – الجامعة اللبنانية**

1 نصت اتفاقية عام 1899 على ما يأتي:

- عدم قبول شيخ الكويت مبارك الصباح وورثته من بعده، وكيلًا أو قائم مقامًا من جانب دولة أو حكومة بالكويت إلّا بموافقة بريطانيا؛
- لا يحق لشيخ الكويت أن يفوض قطعة من أراضيه أو يبيعها أو يؤجرها أو يرهنها لمصلحة دولة أو رعية أحد من الدول الأخرى من غير أن يحصل على الرخصة أوّلًا من جلالة الملكة البريطانية. وزارة الخارجية العراقية، **حقيقة الكويت**، ج 1، مطبعة الرباط، بغداد 1961، ص 16.

2 تقدمت الكويت بشكواها أولًا إلى مجلس الأمن الدولي الذي اجتمع في 2 تموز 1961 لبحث هذه الشكوى، ولم يتم حسم الموضوع في مجلس الأمن، كما لم يتم حسم موضوع قبول عضوية الكويت في الأمم المتحدة بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الاتحاد السوفياتي لمصلحة العراق.
–Donavan Jann, **U.S and Soviet Policy in Middle East 1957–1966**, New York, 1974, p173.

3 **جريدة النهار**، ع 7840، 4 تموز 1961.

4 **جريدة النهار**، ع 7841، 5 تموز 1961.

5 **جريدة النهار**، ع4663، 1 تموز 1961.

6 صرّح وزير خارجية لبنان فيليب تقلا للصحافة، بأنّ لبنان يرفض التسليم بضمّ الكويت إلى لعراق. **جريدة النهار**، ع 7845، 9 تموز 1961.

7 **جريدة الحياة**، ع 4465، 4 تموز 1961.

8 نهلة ياسين حمدان، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003، ص 193.



9 **جريدة الحياة**، ع 4697، 9 آب 1961؛ مارثا دوكاس، **أزمة الكويت العلاقات العراقية الكويتية 1961**–1963، ط1، دار النهار، بيروت، 1973ص 58.

10 انسحبت القوات البريطانية من الكويت بناءً على طلب شيخ الكويت في 18 أيلول 1961، ولكنها لم تذهب إلى أبعد من البحرين تحسبًا لأيّ طارئ. **جريدة الحياة**، ع 4732، في 19 أيلول 1961.

11 كانت أعداد القوة العربية التي أُرسلت إلى الكويت كالآتي: السعودية (1200)، الأردن (300)، تونس (200)، السودان (400)، الجمهورية العربية المتحدة (1200). **جريدة البلاد**، ع 6232، 26 تشرين الأول 1961. عبد الرضا علي أسيري، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة إنجازات إخفاقات وتحديات**، نشر خاص للمؤلف، الكويت 1993، ص80.

12 **جريدة الحياة**، ع4717، 29 آب 1961.

13 **جريدة الثورة**، ع 890، 4 أيار 1964؛ **جريدة الجريدة**، ع 2878، 9 أيار 1962.

14 **جريدة الجريدة**، ع 2905، 10 حزيران 1962.

15 **جريدة الجريدة**، ع2883، 16 أيار 1962.

16 **جريدة الحياة**، ع 4928، 11 أيار 1962.

17 **جريدة الجريدة**، ع 2881، 12 أيار 1962.

18 **جريدة الجريدة**، ع 2881، 12 أيار 1962.

19 **جريدة الحياة**، ع 4938، 24 أيار 1962.

20 جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:
– **جريدة الحياة**، ع4938، 24 أيار 1962.
– مديرية الإحصاء المركزي في وزارة التصميم العام، **إحصاءات التجارة الخارجية في لبنان للسنوات: 1961–1964**، المجلد الثاني، 15 كانون الأول 1965، ص39 و43.

21 **جريدة الجريدة**، ع 2899، 27 أيار 1962.

22 **جريدة الحياة**، ع 4938، 24 أيار 1962.

23 جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:
– **جريدة الحياة**، ع4938، 24 أيار 1962.
– مديرية الإحصاء المركزي في وزارة التصميم العام، **إحصاءات التجارة الخارجية في لبنان للسنوات: 1961–1964**، المجلد الثاني، 15 كانون الأول 1965، ص37 و44.

24 **جريدة الحياة**، ع 4902، 9 نيسان 1962.

25 **جريدة الحياة**، ع 4903، 10 نيسان 1962.

26 **جريدة الثورة**، ع 916، 10 حزيران 1962.

27 حمزة عليان، **العلاقات الكويتية اللبنانية 1962– 2000**، ط1، مركز الدراسات والبحوث الكويتية، الكويت 2000، ص 13– 14.

28 **جريدة الحياة**، ع 4928، 11 أيار 1962؛ **جريدة الثورة**، ع 896، 11 أيار 1962.

29 **جريدة الجريدة**، ع 2888، 11 أيار 1962.

30 **جريدة الجريدة**، ع 2886، 9 أيار 1962.

31 **جريدة الثورة**، ع 896، 11 أيار 1962.

32 **جريدة البلاد**، ع 6284، 27 كانون الأول 1961.

33 قحطان أحمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز إلى 8 شباط 1963، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة 2008، ص 209.

34 **جريدة الجريدة**، ع 3899، 2 حزيران 1962.

35 **جريدة الثورة**، ع 896، 11 أيار 1962.

36 مقابلة شخصية اجراها الباحث مع الدكتور سعيد الأسعد (سفير لبنان في العراق 1959 – 1964) في 24 آذار 2011.

37 دبلوماسي عراقي ووزير سابق، ولد عام 1920، درس في جامعات بغداد والقاهرة ولندن، عمل سفيرًا للعراق في بيروت وواشنطن، مثّل دورًا مهمًا في الإعداد لانقلاب 17 تموز 1968، عين وزيرًا للخارجية في حكومة عبدالرزاق النايف عام 1968، ثم عيَّن مستشارًا شخصيًا لرئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، اغتيل في ظروف غامضة عام 1968. عبد الإله توفيق الفكيكي، **الوهم والحقيقة في انقلاب 17–30 تموز 1968 (مذكرات ناصر الحاني وأمالي إبراهيم الداوود)**، دار المحجة البيضاء بيروت 2009، ص105.

38 **جريدة الجريدة**، ع 3885، 18 أيار 1962.

39 **جريدة الحياة**، ع 4931، 14 أيار 1962.

40 **جريدة الثورة**، ع 896، 11 أيار 1962.

41 **جريدة الجريدة**، ع 3881، 12 أيار 1962.

42 **جريدة الثورة**، ع 899، 20 أيار 1962.

43 **جريدة الجريدة**، ع 2885، 18 أيار 1962.

44 مقابلة مع الدكتور سعيد الأسعد.

45 مقابلة مع الدكتور سعيد الأسعد.

46 **جريدة الحياة**، ع 4932، 17 أيار 1962.

47 مقابلة مع الدكتور سعيد الاسعد.

48 **جريدة النهار**، ع 4937، 23 أيار 1958.

49 **جريدة النهار**، ع 4929، 12 أيار 1962.

50 **جريدة الثورة**، ع 898، 14 أيار 1962.

51 **جريدة الثورة**، ع 898، 14 أيار 1962.

52 **جريدة الثورة**، ع 899، 20 حزيران 1962.

53 **جريدة الثورة**، ع 920، 15 حزيران 1962.

54 **جريدة الجريدة**، ع 2881، 12 أيار 1962.

55 **جريدة الثورة**، ع 905، 27 أيار 1962.

56 **جريدة الجمهورية**، ع 54، 5 شباط 1963

57 محمد أمين دوغان، **الحقيقة كما رأيتها في العراق**، منشورات دار الشعب، بيروت 1962، ص 39.

58 محمد أمين دوغان، م. س.، ص 117.

59 م. س.، ص 139.

60 جاءت اتهامات الصحف العراقية للحكومة اللبنانية بقبض ثمن اعترافها بالكويت بعد أن قدَّمت الكويت بعض القروض

والمساعدات المادية إلى لبنان، مثل:

أ- تقديم مبلغ ربع مليون ليرة للإسهام في إنشاء دار الصحافة في بيروت، وذلك بعد زيارة رياض طه نقيب الصحافة اللبنانية ولقائه صباح الأحمد وزير الإرشاد والأنباء الكويتي.

ب- بدء المفاوضات بين الحكومة الكويتية (التي مثّلها عبدالعزيز الراشد رئيس دائرة الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الكويتية) بشأن قروض ميسّرة تقدمها الكويت إلى لبنان، وقد جاءت هذه المفاوضات في أثناء تباحثه بمسألة التمثيل الدبلوماسي مع الكويت.

جـ- استلام مبلغ مليوني ليرة من الكويت كدفعة أولى من قرض بخمسة ملايين ليرة قررت حكومة الكويت تقديمه إلى بلدية بيروت بموجب اتفاق وقّع في 16 شباط 1962. **جريدة الحياة**، ع 4922، 4 أيار 1962. **جريدة الجريدة**، ع 2886، 19 أيار 1962. وع 2887، 20 أيار 1962.

[61] تمّ منع استراد السيارات الأميركية نتيجة لقطع العلاقات معها وطرد سفيرها من العراق في 3 حزيران 1962، **جريدة الثورة**، ع 912، في 4 حزيران 1962؛ **جريدة الحياة**، ع4967، في 20 حزيران 1962.

[62] مقابلة مع الدكتور سعيد الاسعد.

[63] **جريدة الثورة**، ع 899، 20 أيار 1962.

[64] **جريدة الثورة**، ع 900، 21 أيار 1962.

[65] **جريدة الثورة**، ع 899، 20 أيار 1962.

[66] أجرى مندوب جريدة "الجريدة" لقاءً مطوّلًا مع قاسم استغرق تسع ساعات، شرح فيه الزعيم أسباب الأزمة مع لبنان، إذ ذكر في بداية حديثة: "إنّ لبنان أولّ دولة شقيقة متحررة أقامت علاقات مع الكويت، أمّا دول الاستعمار والأردن ومصر فلا نعتب عليها". **جريدة الجريدة**، ع2892، 26 أيار 1962.

[67] **جريدة العهد الجديد**، ع 469، في 8 تموز 1962.

[68] مقابلة مع الدكتور سعيد الأسعد.

[69] **جريدة الثورة**، ع 920، 15 حزيران 1962؛ **جريدة الجريدة**، ع 2886، 19 أيار 1962.

[70] **جريدة الجريدة**، ع 2887، 20 أيار 1962.

[71] **جريدة الثورة**، ع 931، 28 حزيران 1962.

[72] **جريدة الثورة**، ع 907، 29 آذار، 1962.

[73] **جريدة الجمهورية**، ع 13، 1 آب 1958.

[74] **جريدة البلاد**، ع 6327، 16 تشرني الثاني 1961.

[75] **جريدة الجريدة**، ع 2882، 15 أيار 1962.

[76] **جريدة الحياة**، ع 4938، 24 أيار 1962.

[77] **جريدة الجريدة**، ع 2883، 16 أيار 1962.

[78] **جريدة الحياة**، ع 4937، 19 أيار 1962.

[79] **جريدة الجريدة**، ع 2885، 18 أيار 1962.

[80] **جريدة الجريدة**، ع 2885، 18 أيار 1962.

[81] **جريدة الجريدة**، ع 2885، 18 أيار 1962.

[82] **جريدة الأنوار**، ع 827، 18 أيار 1962.

[83] **جريدة النهار**، ع 3432، 23 أيار 1962.

[84] **جريدة الراصد**، ع 4021، 18 أيار 1962.

[85] **جريدة الجريدة**، ع 2284، 17 أيار 1962.

[86] **جريدة الجريدة**، ع 2885، 18 أيار 1962.

[87] **جريدة الجريدة**، ع 2287، 20 أيار 1962.

[88] مارثا دوكاس، م. س.، ص 66.

[89] حسن العلوي، **أسوار الطين**، دار الكنوز الادبية، بيروت 1995، ص99.

[90] مجيد خدوري، **العراق الجمهوري**، دار المتحدة للنشر، بيروت 1974، ص 234.

[91] رئيس وزراء أسبق، ورئيس الجمهورية (1968-1979)، ولد في تكريت عام 1914، دخل دار المعلمين وتخرج فيها عام 1932، مارس التعليم قبل أن يلتحق بالكلية العسكرية عام 1938، ساهم في ثورة 14 تموز 1958 وهو برتبة عقيد، عين عضوًا في المجلس العرفي العسكري، اعتقل في تشرين الأول 1958 وأجبر على التقاعد بعد تورطه بمحاولة انقلابية فاشلة ضد عبدالكريم قاسم، عيّن رئيسًا للوزراء بعد نجاح انقلاب 8 شباط 1963، أصبح رئيسًا للجمهورية بعد قيادته لانقلاب في 17 تموز 1968، أجبر على الاستقالة من قبل نائبه صدام حسين عام 1979، توفي في بغداد عام 1982. حسن لطيف الزبيدي، **موسوعة الأحزاب العراقية**، ص244.

[92] طارق مجيد العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد 2010، ص 139. نقلًا عن: Foreign Office, 371/175741, Annual report on Iraq for the year 1963

[93] وزير عراقي سابق، وعضو القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ولد في بغداد عام 1925، وبعد تخرُّجه من الكلية العسكرية عين ضابط استخبارات، ثم معاونًا للملحق العسكري العراقي في السفارة العراقية في واشنطن، اعتقل عام 1962 لدوره في محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم، عين وزيرًا للدفاع في الحكومة التي شكلت عقب انقلاب 8 شباط 1963، وبعد مشاركته في انقلاب 17 تموز 1968، عين وزيرًا للداخلية، توفي عام 1971. علي كريم سعيد، **عراق 8 شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999، ص176-177.

[94] **طالب شبيب**: عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (1959-1963)، ووزير سابق (1963)، ولد عام 1931، دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثان، عين وزيرًا للخارجية بعد نجاح انقلاب 8 شباط 1963، اعفي من منصبه بعد عدة أشهر بسبب نجاح رئيس الجمهورية عبدالسلام عارف في التخلص من سيطرة حزب البعث، عين مديرًا لمكتب جامعة الدول العربية في تركيا بعد نجاح انقلاب البعث في 17 تموز 1968، ثم عين ممثلًا للعراق في الأمم المتحدة، توفي في لندن عام 1998. حسن لطيف الزبيدي، م. س.، ص421.



[94]Foreign Office 371/1687391, Mr. G.N. Jackson, Kuwait, to Foreign Office, London, 2 =October 1963, Kuwait Opposition to Proposed loan to Iraq, pp. 776-777, Tel No. 431, From Mr Jacksson, Kuwait, to Foreign Office, London, 15 September 1963, Iraq Conditions for recognition of Kuwait.

[96] **جريدة النهار**، ع 8542، 13 تشرين الأول 1963.

[97] Foreign Office 371/170433, Confidential, From Foreign Office, London, to British Ambassador, Baghdad, 15 February 1963.

[98] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الدكتور خير الدين حسيب محافظ البنك المركزي العراقي بدرجة وزير (1963-1965) في 1 تشرين الثاني 2011.

[99] علي كريم سعيد، **عراق 8 شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1999، ص 240.

[100] م. س.، ص 238.

[101] حسن العلوي، م. س.، ص 99.

[102] **جريدة النهار**، ع8535، 5 تشرين الثاني 1963؛ عبد الله يوسف، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية، الحق التاريخي والإرادة الدولية**، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت، 1994، ص 61؛ أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000، ص 3311.

[103] لؤي بكر الطيار، **أمن الخليج العربي**، ط1، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، بيروت 1999، ص 15.

[104] **جريدة النهار**، ع 8526، 25 أيلول 1963؛ عبد الرضا علي أسيري، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة إنجازات إخفاقات وتحديات**، نشر خاص للمؤلف، الكويت 1993، ص82.

[105] عبد الكريم فرحان، **حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق (1958-1968)**، دار البراق، لندن 1994، ص109

[106] عبد الرضا علي أسيري، م. س.، ص 82؛ جعفر عباس حميدي، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوي 1958 - 1968**، ج 6، ط 2، بيت الحكمة، بغداد 2005، ص 317.

[107] حسن العلوي، م. س.، ص 117.

[108] **جريدة الحرية**، ع 1717، 24 آذار 1963.

[109] تبرع العراق للجزائر بمبلغ مليوني دينار عراقي سنويًا، أي ما يعادل 6 ملايين دولار اعتبارًا من عام 1959 وإلى نهاية عام 1961 كانت تدفع إلى ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائري في بغداد حامد روايحية على شكل قسطين سنويًا، إضافة إلى المساعدات العسكرية، التي بلغت قيمتها عام 1961 مليون وربع المليون دينار عراقي. **جريدة النهار**، ع 7845، في 9 تموز 1961؛ قحطان أحمد سليمان، م. س.، ص 248-249.

[110] موسى محمد آل طويرش، م. س.، ص 186.

[111] للاطلاع على النصوص الكاملة على محاضر جلسات المفاوضات السرية بين العراق والكويت، ينظر: وزارة الخارجية العراقية، **وثائق جلسات المفاوضات السرية بين العراق والكويت 1961 - 1963**، محضر رقم 1 ورقم2، ص1 - 9؛ حسن العلوي، م. س.، ص 90.

[112] **جريدة الثورة**، ع 920، 15 حزيران 1962.

[113] جعفر عباس حمدي، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري**، ج5، ص2، بيت الحكمة، بغداد 2005، ص 513.

[114] شركة نفط العراق هي شركة غير عراقية (بريطانية) كانت تستثمر النفط العراقي، **جريدة الحرية**، ع1699، 3 آذار 1963.

[115] **جريدة الثورة**، ع 907، 29 أيار 1962.

[116] **جريدة الحرية**، ع 1694، 21 شباط 1963.

[117] **الجريدة الرسمية في لبنان**، ملحق ع 23، 6 حزيران 1963.

[118] المركز العراقي للمعلومات والدراسات، **العراق وقائع واحداث عرض زمني لأبرز الوقائع والاحداث في العراق 1958 - 1968**، بغداد، 2009، ص 122.

[119] **جريدة الحرية**، ع 1694، 21 شباط 1963.

[120] جعفر عباس حميدي، م. س.، ص 344.

***


## • المصادر والمراجع

### - اولًا: وثائق غير منشورة

1. Foreign Office 371/1687391, Mr G.N. Jackson, Kuwait, to Foreign Office, London, 2 October 1963, Kuwait Opposition to Proposed loan to Iraq, pp. 776-777, Tel No. 431, From Mr Jacksson, Kuwait, to Foreign Office, London, 15 September 1963, Iraq Conditions for recognition of Kuwait.

2. Foreign Office 371/170433, Conidential, From Foreign Office, London, to British Ambassador, Baghdad, 15 February 1963.

3. وزارة الخارجية العراقية، **وثائق جلسات المفاوضات السرية بين العراق والكويت 1961 - 1963**، محضر رقم 1 ورقم2، ص1 -9.

### - ثانيًا: وثائق منشورة

1. مديرية الإحصاء المركزي في وزارة التصميم العام، **إحصاءات التجارة الخارجية في لبنان للسنوات: 1961-1964**، المجلد الثاني، 15 كانون الأول 1965.

2. وزارة الخارجية العراقية، **حقيقة الكويت**، ج1، ط1، مطبعة الرباط، بغداد 1961، ص16.

- **ثالثًا: الكتب العربية**

1. المركز العراقي للمعلومات والدراسات، **العراق وقائع واحداث** عرض زمني لأبرز الوقائع والاحداث في العراق 1958 – 1968، ط1، بغداد 2009.
2. جعفر عباس حميدي، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968**،ج 5، ج 6، ط 2، بيت الحكمة، بغداد 2005.
3. حسن العلوي، **أسوار الطين**، دار الكنوز الادبية، بيروت 1995
4. حمزة عليان، **العلاقات الكويتية اللبنانية 1962-2000**، مركز الدراسات والبحوث الكويتية، الكويت، 2000.
5. طارق مجيد العقيلي، **بريطانيا ولعبة السلطة في العراق**، ط1، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد 2010.
6. عبد الإله توفيق الفكيكي، **الوهم والحقيقة في انقلاب 17-30 تموز 1968 (مذكرات ناصر الحاني وأمالي إبراهيم الدواوود)**، ط1، دار المحجة البيضاء بيروت 2009.
7. عبد الرضا علي أسيري، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة إنجازات إخفاقات وتحديات**، نشر خاص للمؤلف، الكويت 1993.
8. عبد الكريم فرحان، **حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق (1958-1968)**، دار البراق، لندن 1994.
9. عبد الله يوسف، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية، الحق التاريخي والإرادة الدولية**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت 1994.
10. علي كريم سعيد، **عراق 8 شباط من حوار المفاهيم الى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1999.
11. قحطان سليمان، **السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز إلى 8 شباط 1963**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008
12. لؤي بكر الطيار، **أمن الخليج العربي**، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، بيروت 1999.
13. مارثا دوكاس، **أزمة الكويت العلاقات العراقية الكويتية 1961-1963**، دار النهار، بيروت، 1973.
14. مجيد خدوري، **العراق الجمهوري**، دار المتحدة للنشر، بيروت 1974.
15. محمد أمين دوغان، **الحقيقة كما رأيتها في العراق**، منشورات دار الشعب، بيروت 1962.
16. موسى محمد آل طويرش، **دراسات في تاريخ العلاقات الدولية**، مطبعة الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 2008.
17. نهلة ياسين حمدان، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003.

- **رابعًا: كتب اجنبية**

1-Donavan Jann, **U.S and Soviet Policy in Middle East 1957-1966**, New York, 1974

- **خامسًا: الصحف**

1. جريدة الأنوار، 1962
2. جريدة البلاد، 1961
3. جريدة الثورة، 1962. 1963. 1964.
4. جريدة الجريدة، 1962
5. جريدة الجمهورية، 1958
6. جريدة الحرية، 1963
7. جريدة الحياة، 1961.1962
8. جريدة الراصد، 1962
9. الجريدة الرسمية في لبنان، ملحق ع 23، 6 حزيران 1963
10. جريدة النهار، 1958 – 1961 -1962 – 1963.

- **سادسًا: المذكرات**

1. أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني**، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000.

- **سابعًا: الموسوعات**

1. حسن لطيف الزبيدي، **موسوعة الأحزاب العراقية**، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت 2004.

- **ثامنًا: المقابلات**

1. مقابلة شخصية مع الدكتور خير الدين حسيب محافظ البنك المركزي العراقي بدرجة وزير (1963-1965) في 1 تشرين الثاني 2011.
2. مقابلة شخصية مع الدكتور سعيد الأسعد (سفير لبنان في العراق 1959 – 1964) في 24 آذار 2011.

***